Journal of Human and Social Sciences (JHSS) • Vol 7, Issue 6 (2023) • P: 48 - 24
https://journals.ajsrp.com/index.php/jhss
ISSN: 2522-3380 (Online) • ISSN: 2522-3380 (Print)

The study of motives and the Issues of Mixed-Marriages in Saudi Arabia: An Inductive Analytical Approach in Literature Review

Lecturer \ Munirah A. Alduraywish
Collage of Humanities and Social Science | King Saud University | KSA

Received: 21/01/2023
Revised: 29/01/2023
Accepted: 20/03/2023
Published: 30/06/2023

* Corresponding author: maldraiwish@ksu.edu.sa

Citation: Alduraywish, M. A. (2023). The study of motives and the Issues of Mixed-Marriages in Saudi Arabia: An Inductive Analytical Approach in Literature Review. *Journal of Humanities & Social Sciences, 7(6)*,24 – 48. https://doi.org/10.26389/AJSRP.D210123

2023 © AISRP • Arab Institute of Sciences & Research Publishing (AISRP), Palestine, all rights reserved.

• Open Access

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license

Abstract: The current study is a literature review utilizing an inductive analytical approach of previous published local studies that dealt with the marriage of Saudi citizens to non-Saudis, to identify the issues that face of mixed families in Saudi Arabia. The two main goals of the current study are: (1) Identifying the motives behind mixed marriages, and (2) highlighting the issues associated with them in Saudi Arabia. The result of current study led to the following findings: First, mixed families face several issues related to citizenship and nationality. Second, these families also face social problems such as: negative perception of society, its attitudes toward mixed marriage, sociocultural heterogamy, in addition to disagreement and conflict in marriage, and religious heterogamy ،as well as the issues of linguistic communication; moreover, social problems brought on by divorce. Third: people from mixed-race families may experience racial prejudice at workplaces, schools, and on social media. Fourth: mixed families may also encounter issues with government assistance, and financial stability. Fifth: there are some moral and security issues that arise from mixed marriages. Sixth: researchers who examine the issues of mixed marriages are struggling with the lack and inconsistency of data about mixed marriages in Saudi Arabia. The study recommends the following (1) improving the laws and regulations that pertain to mixed families (2) promoting public awareness public of the consequences of mixed marriage, (3) suggesting further studies of mixed families challenges in the academic and scientific fields.

Keywords: Inductive- analytical approach, mixed-marriages, citizenship, mixed marriages motives, and social issues.

دوافع وإشكاليات الزواج المختلط في المملكة العربية السعودية
دراسة نظرية تحليلية

المحاضرة / منيرة بنت عبد الله بن علي الدريويش
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية | جامعة الملك سعود | المملكة العربية السعودية

المستخلص: تركز الدراسة الحالية على معرفة دوافع وإشكاليات الأسر المختلطة في المملكة العربية السعودية، عبر استقراء وتحليل الدراسات المحلية السابقة المنشورة التي تناولت زواج السعودي من أجنبية والسعودية من أجنبي. وتهدف الدراسة الحالية إلى: التعرف على دوافع الزيجات المختلطة من جهة، وإشكاليات الزواج المختلط في المملكة العربية السعودية من جهة أخرى. وقد توصلت الدراسة الحالية إلى، أولا: تواجه الأسر المختلطة إشكاليات عديدة تتعلق بالجنسية والمواطنة. ثانياً: تتمثل الإشكاليات الاجتماعية التي تواجهها الأسر المختلطة بالنظرة السلبية للمجتمع واتجاهاته نحو الزواج المختلط، بالإضافة لمشكلات سوء التوافق (العاطفي، الأسري، الاجتماعي، الديني) بين الزوجين، ومشكلات التواصل اللغوي، والمشكلات الاجتماعية الناتجة عن الطلاق. ثالثا: يواجه أعضاء الأسر المختلطة تميزاً عنصرياً في مجالات العمل والتعليم ومجال الفضاء الإلكتروني. رابعاً: قد تواجه بعض الأسر المختلطة إشكاليات متنوعة تتعلق بالتعليم والعمل، الدعم الحكومي، ومشكلات تتعلق بالرسوم المالية. خامساً: قد ينتج عن الزواج المختلط بعض المشكلات الأخلاقية والأمنية. سادساً: يواجه الدراسين لمشكلة الزيجات المختلطة معضلة إنعدام أو قلة وتضارب الإحصاءات والمعلومات المتعلقة بالزيجات المختلطة في المجتمع السعودي. وأوصت الدراسة بضرورة نشر الوعي بنتائج الزواج المختلط، وتحسين التنظيمات والتشريعات الخاصة به، ودعوة الباحثين لدراسة المشكلات الخاصة بالأسر المختلطة عبر المجالات الأكاديمية والبحثية المتخصصة.

الكلمات المفتاحية: تحليل الدراسات السابقة، الزواج المختلط، المواطنة، دوافع الزواج، والمشكلات الاجتماعية.

١. مقدمة البحث:

تاريخيًّا يُعد الزواج المختلط من القضايا الاجتماعية التي ارتبطت بمسائل الهجرة والمهاجرين والأقليات والنازحين باعتبارها حالة ناشئة عنها، والتي كانت محور اهتمام مدرسة شيكاغو في عشرينيات القرن الماضي. وزاد الأمر أهمية خصوصاً بعد الحرب العالمية الثانية ونشاط حركة الهجرة للولايات المتحدة الأمريكية، وقدرة المهاجرين على استيعاب ثقافة المجتمع الأمريكي والانصهار فيه، والتماهي معه (Heisler,2000). حيث اتخذ المهاجرون سُبلاً عديدة لتخفيف شعور الاغتراب وتعزيز الاستقرار الاجتماعي والنفسي في بلد المهجر، كتعلم اللغة الإنجليزية، والزواج من مواطنات أمريكيات (يحيى، ٢٠١٩). بالطريقة نفسها، وعلى المستوى المحلي تُعد المملكة العربية السعودية منطقة جاذبة للمهاجرين؛ خصوصاً بعد اكتشاف البترول في ثلاثينيات القرن الماضي، الذي صاحبه ثورة اقتصادية واجتماعية كبيرة استدعت استقطاب قوى عاملة من الجنسيات العربية والآسيوية لتلبية متطلبات سوق العمل، والتي شكلت بعد ذلك جزءاً مهمًّا من التركيبة السكانية، فبحسب أحدث التقديرات السكانية فقد بلغت نسبة غير السعوديين المقيمين في المملكة (٣٦,٤٪) من إجمالي السكان لعام ٢٠٢١هـ (الهيئة العامة للإحصاء،٢٠٢١). هذا إلى جانب عوامل الجذب الأخرى، كتمتع المملكة بالاستقرار السياسي والمكانة الدينية، وقربها من دول ذات كثافة سكانية عالية ومستويات اقتصادية متدنية عززت دوافع الهجرة إليها (كسناوي،٢٠٠٨، كما ورد في الخضيري ،٢٠٢٠). ويلجأ المهاجرون في المملكة العربية السعودية – كما هو الحال مع المهاجرين إلى الولايات المتحدة الأمريكية- إلى إيجاد سبل الانصهار والاندماج الاجتماعي في المجتمع السعودي، وأبرزها الزواج من مواطني المملكة، وهذا وفقًا لبيانات السجلات الإدارية لوزارة العدل التي بيَّنت أن نسبة عقود الزواج في الزيجات المختلطة التي أحد أطرافها غير سعودي (٢,٩٩٪) أي (٤٥٠٢) عقد زواج في عام ٢٠٢٠ (الهيئة العامة للإحصاء،٢٠٢٠). وفي الحقيقة والواقع، أن دوافع المهاجرين أو الأقليات للزواج من مواطني المملكة لم تتضح بشكل كبير؛ نظراً لقلة الدراسات فيها إذا ما قورنت بالدراسات في الدول العربية، وقد يعود ذلك لاعتبارات اجتماعية، تشريعية، إحصائية أو أكاديمية صرفت أغلبية الباحثين في مجال علم الاجتماع والعلوم الإنسانية عن الاهتمام بهذا الموضوع.

أولاً: على المستوى الاجتماعي ما زالت الآثار الاجتماعية للزيجات المختلطة معقدة وغير واضحة وتختلف باختلاف أطراف الزواج، ومتغير الجنسية وأبوية النسب.

ثانياً: فيما يتعلق بالاعتبارات التشريعية، فإن الترتيبات الخاصة بزواج السعودية من أجنبي ما زالت من الموضوعات المطروحة على طاولة مجلس الشورى.

ثالثاً: تعاني ظاهرة الزواج المختلط من نقص الإحصاءات الرسمية، إلا ما يتم تداوله إعلاميًّا أو من خلال المنتديات الخاصة بأبناء المواطنين والمواطنات، مما لا يمكن الاعتداد به لتحقيق أغراض البحث العلمي.

رابعاً، وأخيراً: الأمر سيَّان مع الاعتبارات الأكاديمية وانصراف بعض الباحثين للتركيز على ما هو متاح وسهل الوصول إليه؛ خصوصاً في الدراسات العليا، كتوفر المراجع والمصادر التي قد تشكل عائقاً أمام المدة الزمنية المحددة لهم للحصول على الدرجة.

أخيراً، إنطلاقاً من مبدأ علم الاجتماع الإنساني القائم على التعمُّق في فهم احتياجات المجتمع وظواهره بغرض زيادة فهم المشكلات الإنسانية وتخفيف آثارها والمساهمة في إيجاد حلول لها مبنيَّة على أُسس علمية سليمة، وكما يذكر الغريب أن" العلم الذي لا يهتم بأمر ما يميز الإنسان، ... يمكن أن يندرج تحت أي اسم آخر غير علم الإنسان والمجتمع" (الغريب،٢٠١٩،ص.٣١). وعليه، فإن الدراسة الحالية تنطلق من منطلق إستقرائي تحليلي للدراسات السابقة التي تناولت الزيجات المختلطة.

٢. الهدف من البحث:

يهدف البحث الحالي للتعرف على دوافع وإشكاليات الزيجات المختلطة في المملكة العربية السعودية.

٣. أهمية البحث:

١,٣ الأهمية العلمية:

تكمن أهمية الدراسة العلمية الحالية كونها مرجعية علمية مُعتمِدة في منهجيتها على سَبر أغوار التراث الأدبي المحلي الذي تناول قضية الزيجات المختلطة في نطاق جغرافي سعودي، وتفنيد نقاط الاختلاف والاتفاق فيها، ومقارنتها بالدراسات العربية والأجنبية للتوصل لفهم كامل عن الظاهرة. كما تطمح الدراسة الحالية أن تُسلِّط الدراسات المستقبلية الضوء على الموضوعات المرتبطة بالأسرة السعودية المختلطة من منطلقات إنسانية وتخصصية مختلفة؛ للخروج بنظرة تكاملية عن الظاهرة. كما تطمح الدراسة الحالية أن تتعاون النطاقات الجغرافية المتباينة لدراسة الزواج المختلط سواءاً على مستوى الخليج، المستوى العربي أو العالمي لاختبار النظريات العلمية في مجال الهجرة، الزواج، الإثنيات، وغيرها من الموضوعات ذات الصلة؛ وإضفاء الطابع العلمي المعاصر عليها.

أخيراً، تكمن أهمية الدراسة الحالية في الجمع بين نوعي الأسر المختلطة، ومقارنتها بشكل موضوعي؛ مما يُسهل فهم الصورة بشكل متكامل كما هي في الواقع.

٢,٣ الأهمية المجتمعية:

تكمن الأهمية المجتمعية للدراسة الحالية في قابلية تطبيق نتائجها والاستفادة منها على أرض الواقع، حيث تتطلع بأن تكون باباً لمركز أبحاث وطني يهتم بالأسر المختلطة في السعودية، يُمكِّن من خلال مواردها الباحثين في التخصصات ذات العلاقة من دراسة الأسر المختلطة ودوافع الزواج فيها، والتعرف على حجم الظاهرة، والتنبؤ بتطورها وأثرها على المجتمع السعودي وأفراده، وأبعادها الاجتماعية، التربوية، الأمنية، إلخ- دراسة تكاملية تكون مرجعاً رصيناً يعتمد عليه صنَّاع القرار في اتخاذ قراراتهم. كما تطمح الدراسة الحالية أن تُسهم توصياتها في تعديل التشريعات الخاصة بالأسر المختلطة بما لا يتعارض مع الصالح العام للدولة. وتطمح الدراسة كذلك تقديم توصيات عملية للقطاع الثالث لنشر الوعي بالتشريعات الخاصة بالأسر المختلطة.

وأخيراً، تعزيز الشراكة المجتمعية بين الجامعات والمنظمات غير الربحية لتصميم برامج ذات أثر اجتماعي، واستغلال التنوع الثقافي عند الأسر المختلطة وتحقيق المنفعة المتبادلة.

٤. منهجية البحث:

اتبع البحث الحالي المنهج الاستقرائي التحليلي للدراسات السابقة (inductive analytical approach in literature review)، ويعتمد جوهر الاستقراء على ملاحظة الباحث للظاهرة وتتبعها، وجمع البيانات عنها؛ بغرض الوصول لقاعده عامة عنها، وهو ينتقل في متابعته من الجزء للكل أي من الخاص للعام. ويهدف المنهج الاستقرائي من خلال مراجعة ونقد الأدبيات السابقة إلى تقديم وصفٍ ثريٍّ عن حالات معينة عبر تحليل جميع الموضوعات المرتبطة بموضوع البحث؛ بغرض سدّ الفجوة البحثية (موضوع بحثه)، وكذلك لطرح نقاط الالتقاء والاختلاف في هذه الدراسات (Shepherd& Sutcliffe, 2011).

أما عن مراجعة الدراسات السابقة فقد ركز البحث الحالي على تطبيق منهجية المراجعة النقدية للدراسات السابقة (Critical Literature Review)، وتُعرف هذه المنهجية بأنها طريقة الباحث لتقييم وتحليل التراث الأدبي في موضوعات معينة؛ بهدف الإجابة على تساؤل البحث أو التحقق من فرضياته. وهي تعتمد بشكل أساس على تحديد

تخصص ومنهج الدراسة، تاريخ نشرها، نطاقها الجغرافي، عينتها وطرق جمع البيانات فيها(Hart,2001). وعليه، فإن البحث الحالي يتناول جميع الدراسات الكمية والنوعية في التخصصات الإنسانية (القانون، علم الاجتماع، العدالة الجنائية، والعلوم الأمنية) التي تناولت زواج السعوديين بغير السعوديين، والمنشورة في قواعد البيانات العلمية، كالباحث العلمي وبوابة الباحثين (Google Scholar)،(ResearchGate) ، أو غير المنشورة مثل رسائل الماجستير والدكتوراه في مكتبتي الملك فهد الوطنية بالرياض، ومكتبة جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. والجدول التالي

(جدول:١) يوضح الدراسات المحلية السابقة التي تناولت الأسر المختلطة السعودية، حسب تسلسلها الزمني:

ت	عنوان الدراسة	سنة النشر	المنهجية والأداة	العينة	النطاق الجغرافي	مجال الدراسة
١	دراسة العنقري "ظاهرة زواج المواطنين السعوديين بزوجات غير سعوديات".	١٩٩٨	كيفي وصفي، المقابلة	٢٩ زوجة سعودي-مصرية. و٩٥ زوجة سعودي سورية.	أقسام الرعايا السعوديين في سفارتي المملكة في القاهرة ودمشق	مركز أبحاث مكافحة الجريمة
٢	دراسة النفيعي "المشكلات الناجمة عن زواج المواطن السعودية بأجنبية وأثرها على المرتكز الأمني من وجهة نظر المختصين بوزارة الداخلية وأمارة منطقة الرياض".	٢٠٠٦	إستطلاعية، الاستبيان	٣٤ مفردة من منسوبي وزارة الداخلية، و٢٣ من منسوبي أمارة منطقة الرياض	المملكة العربية السعودية	العلوم الشرطية تخصص القيادة الأمنية
٣	دراسة بدوي "المشكلات الأسرية الناشئة من زواج سعوديين من غير سعوديات".	٢٠١٠	الوصفي، الاستبيان	٣٤٢ مواطن سعودي متزوج بغير سعودية	المملكة العربية السعودية	العلوم الأمنية
٤	دراسة الشلهوب" اختلاف الجنسية وأثرها على أطراف الزواج في النظام السعودية".	٢٠١٢	المنهج المقارن بين قوانين المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية		المملكة العربية السعودية	العدالة الجنائية
٥	دراسة بلعربي "الزواج المختلط في المملكة العربية السعودية وإشكالاته".	٢٠١٤	الاستقرائي التحليلي للتشريعات والقوانين		المملكة العربية السعودية	العلوم السياسية
٦	دراسة الجمعية الخيرية لرعاية الأسر السعودية في الخارج "أواصر "أضرار الزواج من الخارج".	٢٠٢٠	لم تُوضح		المملكة العربية السعودية وأقسام الرعايا السعوديين في سفارات المملكة	اجتماعي
٧	دراسة القاسمي "مواطنة المرأة السعودية بين الواقع القانوني والواقع المعيش: لحظة الزواج من غير مواطن".	٢٠٢١	المنهج التاريخي الاستقصائي التحليلي للقوانين والتشريعات السعودية		المملكة العربية السعودية	دراسات المرأة وتاريخها

جدول: (١) يوضح الدراسات السابقة التي تناولت الزيجات المختلطة(المصدر: عمل الباحث،٢٠٢٣)

٥. مفاهيم البحث:

١,٥ الإشكالية أو المشكلات:

المشكلة لغة، أصلها مُشْكِلٌ، وجذرها شكل، وجذعها مشكل (معجم المعاني). والمشكلة اصطلاحاً كما جاءت في المعجم الأنطولوجي بأنها: "قضية مطروحة تحتاج إلى معالجة"...، وهي تختلف في تعريفها ومضمونها بحسب ظروف نشأتها وآثارها، والمشكلة من أشكل، أي: التبس، والمُشكل هو الملتبِس، وهو عند الأصوليين ما لا يُفهم حتى يدل عليه دليل آخر. وتمتاز المشكلات الإنسانية بترامي أطرافها، وبطبيعتها المتداخلة بشكل يستحيل معه الفصل بين جوانب الإنسان المختلفة، وهذا ما يدفع الدراسين في العلوم الاجتماعية والإنسانية لاتباع النظرة التكاملية في دراسة المشكلات الإجتماعية. ويعتقد غول (٢٠٢١)، أنه من الصعب تقديم تعريف ثابت للمشكلات الاجتماعية، فليس كل ظرف يمكن أن يُعد مشكلة...، كما أن ما يُعد مشكلة في الزمن الحالي لا يكون كذلك في زمنٍ آخر "النسبية الزمانية"، وما يُعد مشكلة في المجتمع السعودي، لا يُعد مشكلة في مجتمعات أخرى "النسبية المكانية". ويُعرّف غول المشكلة بأنها: "ظاهرة اجتماعية سلبية وغير مرغوب فيها؛ لأنها تخلق مشكلات وصعوبات لأفراد المجتمع، وهي نتاج ظروف مؤثرة على عدد كبير من الأفراد، وعادة ما يصعب علاجها بشكل فردي، إنما يتم علاجها من خلال الفعل الاجتماعي الجمعي، وتكاتف الجهود المجتمعية" (ص.٢). وهي خلل اجتماعي يُصيب الوظيفة دون البناء، ويستوجب معه إحداث تعديلات تدريجية في وظائف المجتمع لإعادة توازنه (عاطف، كما جاء في غول، ٢٠٢١).

وأخيراً، وكما سبق ذكره عن طبيعة المشكلات الاجتماعية المتداخلة، فإن مواجهتها بشكل علمي سليم يستدعي حلولاً وقائية وعلاجية مدروسة بشكل متكامل، سواءً كانت هذه الحلول آتية من أعلى الهرم التنظيمي " The Top-down" ، كالقرارات التنظيمية والتشريعية التي تُقرها الدولة للحد من تداعيات ظاهره معينة، أو تكون حلولاً صاعدة من أسفل الهرم المجتمعي "The Bottom-Up" المتمثل بأفراد المجتمع، كنمو الوعي الفردي بالمشكلات التي تواجههم مما يتطلب معه تحرك المجتمعات المحلية للمطالبة بحلول جذرية لمشكلاتهم. وتُعرف الدراسة الحالية المشكلات بأنها الصعوبات والإشكاليات (الاجتماعية، الاقتصادية، التعليمية، العملية، الأمنية والأخلاقية) التي تواجه الأسر المختلطة في المملكة العربية السعودية، والتي تعيق تكيّفهم الإيجابي داخل أسرهم ومع محيطهم الاجتماعي، وتعيقهم عن أداء وظائفهم بفاعلية.

٢,٥ الزواج المختلط:

استخدم هربرت سبنسر مصطلح (Exogamy) للتعبير عن الزواج من خارج الجماعة (Spencer,1876) حيث يمكن اعتبار الزواج المختلط جزءاً منه، ويعبر عنه بالإنجليزية حرفيًّا بمصطلح (Mixed Marriage). وتختلف تسميات الزواج المختلط بناءاً على الأساس الذي يقوم عليه، كالأساس العرقي، البيولوجي، أو الثقافي، حيث يعبر عنه بمصطلح الزواج متعدد الأعراق (Inter-racial marriage/ Inter-ethnic)، أما الزواج متعدد الجنسيات (Inter-nationality marriage or transitional Marriage) فيعبر عن الاختلاف على أساس الجنسية، بينما يعبر مصطلح(Inter-faith marriage) عن الاختلاف في المعتقدات الدينية بين الزوجين، أي الزواج متعدد الديانات (Baber,1937). ويطلق على أبناء الزيجات المختلطة مصطلح (Biracial) أي متعددي/ثنائي العرق، وهم الأطفال الذين نشأوا على يد والدَين ذوا خلفيات عرقية أو جنسية متباينة. ويعرف بلعربي (٢٠١٤) الزواج المختلط بأنه: "الزواج الذي ينعقد بين زوجين من جنسيتين مختلفتين" (ص.٣٦٠). ويعرفه الشلهوب (٢٠١٢) بأنه: "عقد النكاح الذي يكون بين رجل وامرأة تختلف جنسية كل واحد منهم عن الآخر، وذلك حسب القواعد والقوانين المكتوبة من قِبل السلطة القانونية في المملكة العربية السعودية لتنظيم زواج السعودي من أجنبية والسعودية من أجنبي" (ص.١٧). وتعرف الدراسة الحالية الزواج المختلط: بأنه عقد النكاح الشرعي القانوني بين جنسيتين مختلفتين إحداهما سعودية والأخرى أجنبية، تم بموافقة الدولة السعودية حسب الأنظمة والقوانين التنظيمية لزواج السعودي بأجنبية والسعودية بأجنبي.

٣,٥ الأسرة السعودية المختلطة:

الأسرة في اللغة من أُسَر وأُسُرات وهي الدرع الحصينة (معجم المعاني). ويعرفها (سكوت،٢٠٠٦/٢٠٠٩) في معجم المفاهيم الأساسية لعلم الاجتماع، بأنها" الأسرة التي تتألف من زوج وزوجة وأطفال، وتتميز بالرعاية الأبوية للنسل، .. ويتطلب أن يتعايش الأفراد سويًّا ويتشاركون في تدابير شؤون المنزل"(ص.٣٧٥). وتعبِّر الأسرة بمفهومها الاجتماعي عن البناء العلاقاتي المُحدد دينيًّا وثقافيًّا، والقائم على صلات اجتماعية وثيقة، كالقرابة، والنسب، والزواج. وهي في نظام الحكم السعودي أحد مقومات المجتمع، ويعرِّفها النظام بأنها: "نواة المجتمع السعودي، ويربى أفرادها على أساس العقيدة الإسلامية، وما تقتضيه من الولاء والطاعة لله، ولرسوله، ولأولي الأمر، واحترام النظام وتنفيذه، وحب الوطن، والاعتزاز به وبتاريخه المجيد. وتحرص الدولة على توثيق أواصر الأسرة، والحفاظ على قيمها العربية والإسلامية، ورعاية جميع أفرادها، وتوفير الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم وقدراتهم (المادة التاسعة والعاشرة من نظام الحكم). وتعرف الباحثة أسرة المواطنين السعوديين إجرائياً، بأنها الأسرة القاطنة في المملكة العربية السعودية، والمكونة من زوجة غير سعودية، أو زوجة سعودية بالتجنس وزوج سعودي. كما تُعرف أسرة المواطنة السعودية بأنها الأسرة أحادية الجنسية التي تكون فيها الأم سعودية والأبناء والزوج غير سعوديين. ويعتبر

الدارسين الأسر المختلطة نوع من الأقليات؛ نظراً لتمتعهم بسمات إثنولوجية، اجتماعية، وثقافية متباينة تميزها عن الأسر ذات الخلفيات المتجانسة. ويُعرف القاضي (٢٠١٧) الأقلية بأنها: مجموعة من الأفراد الذين يتميزون بخصائص معينة، ولهم حقوق مدنية، سياسية، اقتصادية، واجتماعية تميزهم عن سائر أفراد المجتمع.

٤,٥ الأجنبي:

الأجنبي لغة- في المعجم الأنطولوجي- مَن لا يتعلق بجنسية الدولة. وبحسب نظام الجنسية السعودية فإنه يعتبر أجنبيًّا مَن ولد في المملكة عن أبوين أجنبيين، أو من أبٍ أجنبي وأم سعودية، ومن ولد في الخارج لأب أجنبي معروف الجنسية وأم سعودية، وعليه، فإن أبناء المواطنات السعوديات يعتبرون أجانب، مع إعطائهم حق الإقامة الدائمة على كفالة والدتهم بمسمى (ابن/بنت مواطنة). ويُعرف الزوج الأجنبي بأنه الرجل العاقل البالغ الغير سعودي ويبلغ من العمر ٣٥ سنة فأكثر، - المتزوج من مواطنة سعودية تبلغ من العمر ٢٥ سنة ولا تزيد عن ٥٠ سنة، ولا يزيد فارق العمر بينهما عن ١٥ سنة- ، زواجاً شرعيًّا، وقانونيًّا بموافقة ولي الأمر ووزارة الداخلية، ولم يحصل على الجنسية السعودية، ولم يسبق له الزواج من سعودية من قبل. وتُعرف الزوجة الأجنبية بأنها المرأة الأجنبية التي تبلغ من العمر ١٨ عاماً وأكثر، والمتزوجة من مواطن سعودي لا يقل عمره عن ٣٥ سنة ولا يزيد عن ٧٠ عاماً، زواجاً شرعيًّا، وقانونيًّا بموافقة ولي أمرها ووزارة الداخلية، ولم تحصل على الجنسية السعودية أو حصلت عليها بعد زواجها من مواطن سعودي بحسب المادة (١٦) من نظام الجنسية السعودي التي تتيح تكسب المرأة الأجنبية بالزواج جنسية زوجها السعودي، والمادة (١٥) التي تنص على تجنيس كل من يتبع المتجنس من النسوة اللاتي له عليهن حق الولاية الشرعية بموجب وثيقة شرعية. ولم تفرق الدراسة حرفيًّا معنى كلمة أجنبي بين الناطق بالعربية من غيرها أو من جنسية عربية أو غيرها، فلا يوجد في الأدبيات ما يفرق بينهما على مستوى الجنسية، فإما يكون سعودياً أو غير سعودي (أجنبي)، لذلك تم تضمين كلمة أجنبي وغير سعودي حيث تحمل نفس المعنى. وتعرف الباحثة الأجنبي إجرائيًّا: بأنه الطرف الغير مواطن أو يحمل الجنسية الغير السعودية في الزيجات المختلطة السعودية، سواءاً أكان ذكراً أو أنثى.

٥,٥ نظام الكفالة:

بحسب المادة الحادية عشر من لائحة نظام الإقامة المصدق بالمرسوم الملكي رقم ١٣٣٧/٢٥/٢/١٧ والصادر بتاريخ ١٣٧١/٠٩/١١هـ، والتي تنص على: أنه في حال عدم تقديم كفيل جديد وإصرار الكفيل الأول على فسخ الكفالة لأسباب قوية يوقف الأجنبي أنى وجد، ويكلف بالرحيل خلال مدة لا تزيد عن أسبوع واحد.

٦,٥ الإقامة الدائمة/ قرار مجلس الوزارة ٤٠٦، وتاريخ ٢٧/ ١٢ / ١٤٣٣هـ، الخاص بالترتيبات المتعلقة بأبناء المواطنة السعودية:

ينص هذا القرار على منح أبناء المواطنة الذين يحملون هوية نظامية الإقامة على كفالة الأم، ويمكنها استقدامهم إذا كانوا بالخارج، على أن تتحمل الدولة رسوم الإقامة. ويمكنهم العمل في القطاع الخاص دون نقل كفالتهم على رب العمل، ويحتسبوا ضمن نسب التوطين في القطاع الخاص، وأن يعاملوا معاملة السعوديين في العلاج والتعليم (المركز الوطني للوثائق والمحفوظات، ١٤٣٣هـ).

٧,٥ التجنس والنقاط:

يحق للأجنبي المقيم عند بلوغه سن الرشد بسنة التقديم للجنسية إذا كانت له صفة الإقامة الدائمة في المملكة عند بلوغ سن الرشد، وأن يكون حسن السيرة والسلوك ولم يسبق الحكم عليه أكثر من ٦ أشهر، وأن

يتحدث العربية (موقع هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، أبريل،٢٠١٩). ويتم تقييم الطلب بعد تقديمه من طالب الجنسية أو ممثله الشرعي، من خلال ثلاثة عناصر تمثل (٣٣) نقطة موزعة على الإقامة لعشر سنوات (١٠نقاط)، درجة المؤهل (٥-١٣ نقطة)، والروابط الأسرية (لا تزيد عن ١٠ نقاط). وتعرض الطلبات بعد دراستها على لجنة التجنس لإصدار التوصية النهائية وعرضها على وزير الداخلية (المنصة الوطنية الموحدة،٢٠٢٢).

٦. إشكالية البحث:

يذهب الزواج المختلط بالعلاقة بين الزوجين والأبناء أبعد مما قد نتصور، سيما في حال اختلاف جنسيتي الزوجين أو ديانتهما، أو اختلاف جنسية أحد الأبوين عن أبنائهما، وهي بذلك تتجاوز الخط القومي والعرقي والديني إلى أبعد من ذلك. وتواجه الأسر المختلطة تحديات تكيُفيّة وتوافُقِيّة تبدأ في الأسرة وتنتهي في المجتمع الكبير لعدة أسباب؛ أولها: كونها تُمثل أقلّيّة، وثانيهما: أنها ذات خلفيات اجتماعية متباينة ، حيث يبرز هذا الاختلاف من خلال التنشئة الاجتماعية للزوجين، الاعتقادات الدينية، القيم والعادات والأعراف السائدة، وهذه الاختلافات لا بد أن تُخلِّف آثاراً اجتماعية وثقافية تؤثر على تناغم النواة الأسرية مع الإطار الكلي للمجتمع. وعلى الرغم من هذه العوائق إلا أنه يجب علينا الإقرار بالخصائص المُميزة للأسر المختلطة والتي تتوقف على حجم توقعات أطراف الزواج كما ذكر الحسن (١٩٩٣) في دراسته للأسر المختلطة في العراق، ومنها: رغبة أحد الأطراف في الحصول على جنسية الآخر، الاستثمار باسمه في البلد المُستضيف، أو الحصول على مكانة اجتماعية معينة .

ولعله من المناسب قبل الإسهاب في دوافع وإشكاليات الأسر المختلطة أن نشير إلى أنَ لقوانين الدولة المدنيّة دوراً مهمًّا في تحجيم الآثار المحتملة للزيجات المختلطة. فاللوائح السعودية إستشعاراً بأهمية رابطة الزواج والأسرة قد شرَّعت قرارات تنظيمية لزواج السعوديين بالأجانب بما لا يتعارض مع سيادة الدولة وحقها في سن القوانين التي تحمي لحمتها الوطنية، وتحافظ في الوقت نفسه على حقوق مواطنيها. فالمادة الثانية من اللائحة التنظيمية لزواج السعودي بغير سعودية والسعودية بغير سعودي الصادرة بقرار وزاري رقم (٦٨٧٤) وتاريخه١٤٢٢/١٢/٢هـ، الموافق ٢٠٠/٢/١٤، تعتبر موافقة الدولة ممثلة بوزارة الداخلية شرط أساس لشرعية هذه الرابطة، واستفادة أعضاء الأسرة من الخدمات المقدمة بحسب ما تقتضيه قوانين الدولة (وزارة العدل السعودية). كما أقرت المادة السادسة عشر من نظام الجنسية تكتسب المرأة الأجنبية بالزواج جنسية زوجها السعودي. كما اهتمت القوانين السعودية بشأن تنظيم الأسرة أحادية الجنسية - الزوجة سعودية والأبناء والزوج غير سعوديين- كنظام الكفالة والإقامة الدائمة؛ سعياً لتخفيف الآثار المُحتملة التي تترتب على هذا الزواج ومُعاملة الأبناء والزوج معاملة الأجانب. في المقابل، يرى المُشرّع السعودي الصالح الأمني في تقييد تجنيس أزواج المواطنات وأبنائهن مع الأخذ بعين الاعتبار منحهم بعض الامتيازات كأبناء زوج مواطنة، وذلك اعترافاً منها بأن الحق في المساواة لا يتعارض مع الحق في المواطنة، بل يتماشى معه في الأصل ويتأسس عليه، كما أن الحق في المساواة يتلاءم مع مفهوم العدالة في القانون الطبيعي(الشباني، ٢٠١٨). وعلى كل حال وعلى الرغم من اختلاف المنطلقات التخصصية لدراسة الأسر المختلطة السعودية إلا أنها تتفق مع بعضها في بعض الجوانب نظراً لاتفاق منطلقاتها الفلسفية كدراسات إنسانية، حيث تتلخص المباحث التي تناولتها الدراسات المحلية في التالي:

١,٦ المبحث الأول: دوافع الزيجات المختلطة.

٢,٦ المبحث الثاني: الجنسية السعودية والمواطنة .

٣,٦ المبحث الثالث: المشكلات الاجتماعية الناتجة عن نظرة المجتمع، سوء التوافق، والفراق.

٤,٦ المبحث الرابع: التمييز والعنصرية.

٥,٦ المبحث الخامس: مشكلات التعليم والعمل.

٦,٦ المبحث السادس: إشكاليات الدعم والمشكلات المادية.

٧,٦ المبحث السابع: إشكاليات مرتبطة بالجانب الأمني والأخلاقي.

٨,٦ المبحث الثامن: إشكالية الإحصاء توافر المعلومات.

١,٦ المبحث الأول: دوافع الزيجات المختلطة.

يُحلّ الدين الإسلامي زواج المسلم من الكتابية، كما يبيح زواج المسلمة من المسلم مهما اختلفت الجنسيات، وهو بهذا لا يفرّق بين الأعراق والأجناس، بل جعل الكفاءة هي المعيار الفاصل في اختيار الزوج الصالح لقوله صلى الله عليه وسلم: "إذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه فزوجوه"، كما تتمحور معايير اختيار الزوجة حول بناء الأسرة الصالحة كقوله صلى الله عليه وسلم: "تخيروا لنطفكم"، و"تزوجوا الودود الولود"، وغيرها من الوصايا النبوية. وعلى الرغم من التوصيات الإسلامية لاختيار الطرف الصالح للحياة الزوجية إلا أنها ليست كافية لتبرير دوافع المواطن للارتباط بطرف أجنبي سواءاً أكان رجلاً أو امرأة؛ مع علمه بتداعيات الزواج منه والآثار المترتبة عليه (High-risk takers). حيث يرى بلعربي (٢٠١٤) أنه وعلى الرغم من الصعوبات التي تمر بها بعض الأسر المختلطة والمتمثلة في البداية بإجراءات الحصول على تصريح للزواج، ثم إشكاليات التجنيس ونقل الكفالة بالنسبة لإبناء السعوديات، إلا أن المواطنين يُقبلون عليه لدوافع وأسباب عديدة ظاهرة وكامنة. فالأسباب الكامنة يصعب التعرُّف عليها بشكل سطحي دون فهم ودراسة متعمقة، وقد لا يفصِح بها الزوجين لبعضهما البعض حتى بعد فترة من العشرة الزوجية. أما الأسباب الظاهرة فهي ما اتفقت الدراسات السابقة عليه، حيث تتمثل أولى الدوافع الظاهرة لارتباط الرجل السعودي بأجنبية بغلاء المهور في السعودية مع انخفاض مستوى الزوج اقتصاديًّا، مما يدفعه للزواج من الخارج نظراً لقلة تكاليفه ومتطلباته مقارنه بالزواج من الداخل. وتتأكد هذه النظرية مع شرط عُمر الزوج للتقدم على طلب الزواج من أجنبية، حيث يجب أن لا يقل عن ٣٥ عاماً للرجل السعودي، وبحكم العادات والتقاليد السعودية فمن النادر أن يصل الرجل السعودي لهذا العمر وهو قادر على الزواج ولم يتزوج. كما اتفقت الدراسات السابقة على أنه يوجد حالات خاصة بالرجل تجعله يفضِّل الزواج من الخارج فضلاً عن قلة تكاليفه، وهي عدم قدرته على الإنجاب من زوجته الأولى أو أن يكون من ذوي الاحتياجات الخاصة ممن لا تقبَل المواطنة الزواج به، كما أن رغبة الزوج في التعدد تعتبر من الدوافع الظاهرة التي تدعوه للزواج من أجنبية (أواصر، ٢٠٢٠؛ بلعربي، ٢٠١٤؛ بدوي،٢٠١٠؛ النفيعي،٢٠٠٦؛ العنقري،١٩٩٨). ويذكر العنقري أن وجود صلة قرابة بين الزوجين يُعد أحد دوافع الزواج المختلط، بمعنى أن السعوديين بالتجنس يفضلون الزواج من الخارج – من بني جنسيتهم الأصلية- نظراً لتقارب العادات والتقاليد، وإحساسهم بالانتماء لهم في مقابل عدم الإحساس بالانتماء للقبيلة أو عدم وجود أقارب في السعودية. ويتوافق رأي العنقري مع منظور التقارب المكانيTheory (The Place) الذي يفترض ميل الأشخاص للارتباط بمن يعيش بالقرب منهم أو ممن ينتمون لنفس الطبقة الاجتماعية أو الأسر المعروفة لديهم، كما يؤمن هذا المنظور بأهمية التماثل والتجانس بين الأسرتين في الخصائص الاجتماعية، التعليمية، الاقتصادية، والدينية في سبيل تقليص العزلة وزيادة التقارب الاجتماعي (جمال، ٢٠١٩). وعليه، فإن رغبة المواطن أو المواطنة -بالتجنس- بالزواج من نفس جنسيته بالأصل مُبرَّر بدوافع نفسية واجتماعية بهدف خلق أسرة متوافقة ومتجانسة تشبهه في الأصل، وقد تتعارض معه في النشأة. وفي السياق نفسه، تلعب الشبكات الاجتماعية (Social Networks) دورًا مهماً في تسهيل الصعوبات أمام السعودي للارتباط بطرف أجنبي، حيث تمثل الشبكات الاجتماعية هنا مجموعة من الأفراد -الغير مواطنين- والذين يعيشون في المملكة لفترة من الزمن مكَّنتهم من تكوين علاقات اجتماعية إيجابية مع بعضهم البعض ومع المجتمع المحلي -المواطنين- من حولهم. وتزيد الشبكات الاجتماعية من ثقة المواطن الراغب في الزواج منها، على افتراض أنه ما دامت هذه العوائل قادرة على التأقلم مع الجو العام في المملكة فإن لديها القابلية للزواج من مواطنيها والاستقرار في المملكة مما يخفف من حدة المشكلات التي قد تنتج عن وجود عائلة الطرف الغير سعودي خارج

المملكة. كما أنه قد تتشابه أساليب التنشئة الاجتماعية للأفراد داخل الشبكات الأجنبية نظراً لاحتكاكهم بالمؤسسات الاجتماعية المحلية، كالمدارس، وعلاقات الجيرة، والأصدقاء، وغيرها، مما يقلِّل من فرص التصادم والصراع الثقافي الذي يحدث بين الأفراد من خلفيات اجتماعية متباينة.

وعلى نقيض ما سبق يرى النفيعي وبدوي أن الأسباب المادية هي التي تدفع بالأطراف الغير سعودية للزواج من سعودي والموافقة عليه، أما بلعربي والعنقري فيرون أن رغبة الطرف الأجنبي في الحصول على الجنسية هي الدافع الأساس وراء الارتباط بالمواطن، ولا يلبث أن يكتشف الأجنبي بعد الزواج بصعوبة وتعقيد إجراءات الجنسية حتى يبدأ بافتعال المشكلات لإنهاء العلاقة. وفي الجانب الآخر، يضيف العنقري، وأواصر، أن المرأة الأجنبية المتزوجة من سعودي بعد حصولها على الجنسية، أو المال تتقلب وتفتعل المشاكل للعودة لوطنها.

وفي سياق عام، يرى بدوي أن وسائل الإعلام أسهمت في تعزيز الصورة الذهنية الإيجابية للزيجات المختلطة، وتتفق معه في ذلك دراسة بلعربي؛ خصوصاً في ظل الانفتاح الغير محدود على الآخر، والنماذج المختلطة التي تظهر عبر وسائل التواصل الاجتماعي كبرنامج التيك توك (TikTok) والسناب تشات (Snapchat) والتي تُظهر الجانب الجيد من حياة سعوديين ارتبطوا بأجانب وتعايشوا معهم، وعاشوا بسعادة ورخاء، وتكسّبوا جنسية الطرف الآخر وأنجبوا أبناء يتمتعون بصفاتً فسيولوجية وشخصية مميزة ومنفتحة نتيجة التزاوج الغير تقليدي. ولا شك أن لهذه النماذج دور في تعزيز الصورة الإيجابية للزواج المختلط وزرع فكرة الزواج من الخارج في أذهان الشباب أو حتى المراهقين؛ كونهم الشريحة الأكثر استهلاكاً لهذه البرامج.

أخيراً، وبالإضافة لما سبق، ترى بعض الدراسات العربية والأجنبية كدراستي (Monden&Smits,2005، وعمار،٢٠١٤)، أن الاستقرار السياسي للدولة عامل مهم لدفع المواطنين للزواج من أجنبي، حيث يسهم في مد جسور العلاقات الاجتماعية بين أفراد هذه الدول وجماعاته، الأمر الذي يدفع بالأجانب للارتباط بمواطني هذه الدولة التي تتمتع علاقتها السياسية بدولتهم بالاستقرار والرخاء. وليست هذه القاعدة مطلقة؛ فبحسب تقرير نشرته صحيفة Independent عربية، فإن المحاكم السعودية سجلت زواج (٩٧٥) مواطنة سعودية من مواطنين يمنيين خلال عام ٢٠١٨، و(٢٥٢) عقد نكاح بين مواطنين سعوديين وقطريين، في حين كانت الأوضاع السياسية بين البلدين في أوج توترها بالنسبة لقطر، وما زالت متوترة سياسياً بالنسبة لليمن (اليعلا، ٢٠١٩، سبتمبر١١). وبنفس الأهمية فقد أكدت الدراستين على أن لقوانين الدولة دورًا مهمًّا في تشجيع الأفراد للارتباط بغير المواطنين، كتسهيلات التجنيس، وتوفير فرص العمل للطرف الأجنبي وتقبله ومساواته بالمواطن (Menden&Smits,2005، وعمار، ٢٠١٤). وهذا قد لا يعكس أيضاً حقيقة وواقع الزيجات المختلطة في المجتمع السعودي، حيث إن الأرقام الرسمية تُظهر تزايداً في أعداد عقود النكاح التي يكون أحد أطرافها أجنبي، بمقابل صعوبة إجراءات الزواج واشتراطاته وتعقيد معاملات التجنيس بعد ذلك أو استحالته في بعض الحالات.

أخيراً، وبعد استعراض أبرز ما توصلت إليه الدراسات السابقة في دوافع الزيجات المختلطة فإنه لا يمكننا قولبة دوافعه في قالب سلبي بحت يجعلنا ننكر وجود بعض العلاقات النابعة عن نوايا صادقة هادفة لبناء أسرة، بغض النظر عن جنسية الزوج أو الزوجة، وقد تتعلق بدوافع ناتجة عن الوضع الاجتماعي أو الاقتصادي لبعض الأفراد الذين وجدوا في الزواج المختلط حلاً لمشكلاتهم (تأخر سن الزواج، ضعف الإمكانيات المادية، وغلاء المهور، المركز الاجتماعي، ...)، وبالتالي فمهما تعددت الأسباب والدوافع لقيام الزواج المختلط إلا أن ذلك لم يؤدِ إلى الحد منه في المجتمع السعودي (بلعربي،٢٠١٤.ص.٣٧٢).

٢,٦ المبحث الثاني: الجنسية السعودية والمواطنة.

لم يفرّق الإسلام بين الإنسان العربي والأعجمي إلا بالتقوى، حيث حثت أحكامه على احترام التنوع والاختلاف بين الأمم والأقوام المتمايزة. وعلى الرغم من عالمية مبادئ الدين الإسلامي وقيمه السامية التي ترفض التمييز بين الأجناس والأعراق، إلا أن تطور المجتمعات الإسلامية فرض عليها قواعد وتنظيمات مدنية حديثة، تضمن سيادة الدول وتشكيل أفرادها وشعوبها وفق معيار الجنسية (بلعربي، ٢٠١٤). ويرتبط مفهوم الجنسية بالدولة الحديثة حيث ظهر في شكله الفني عام ١٩٣٥، أي: مع استقرار فكرة الدولة الوطنية الحديثة باعتبارها الإطار القانوني والسياسي لممارسة حق المواطنة (الكواري، ٢٠٠٤، كما جاء في الفاسي، ٢٠٢١). ويرى بلعربي أن معيار التفرقة في الزيجات المختلطة يتمثل في الجنسية كضابط قانوني يفرضه التنظيم الدولي كأداة للتوزيع السكاني في المجتمعات الحديثة. وفي الزيجات المختلطة السعودية فإن قضية تجنيس الطرف الأجنبي تُعد أمراً جدليًّا وحساساً على الرغم من وضوح القوانين السعودية التي فصَّلت في مسائل التجنيس والنقاط والكفالات، وغيرها من الموضوعات المرتبطة بالزيجات المختلطة. وعلى كل حال فالأمر مع التجنيس والمشكلات التي تعانيها الزيجات المختلطة متداخلة بشكل يصعب معه تحديد أصلها، وهي كأحجية الدجاجة والبيضة! حيث ترى (الفاسي،٢٠٢١ والشلهوب،٢٠١٢) أن المشكلات الاجتماعية التي تعانيها الأسر المختلطة هي بسبب اختلاف جنسية الأم عن أبنائها والزوج عن زوجته، بينما يرى (بدوي ٢٠١٠؛ النفيعي، ٢٠٠٦؛ العنقري، ١٩٩٨) أن مشكلات الأسر المختلطة نابعة من اختلاف خلفيات التنشئة الاجتماعية، والعادات، والتقاليد، وغيرها. وهنا يجدر بنا الإشارة إلى أن مسائل التجنيس ليست عامة، بل هي متمايزة؛ حيث يفرق النظام بين زوجة السعودي وزوج السعودية، وهي ليست مُطلقة، بل مقيدة؛ وذلك بحسب شروط معينة أقرتها الدولة، كالإقامة في المملكة مدة معينة، إجادة اللغة العربية، وحسن السيرة والسلوك وغيرها من الشروط التي تختلف باختلاف الحالة الطالبة للجنسية. ففي حالة السعودي المتزوج بأجنبية فإنه حسب النظام السعودي تكتسب زوجته الجنسية، بشرط أساس وهو ثبوت شرعية وقانونية الزواج، حيث يواجه أبناء الزيجات المختلطة الغير مصرحة من الدولة ممثلة بوزارة الداخلية السعودية أو أبناء الزواج العرفي؛ من مشكلات تتمثل بعدم اعتراف والدهم بهم وإنكار النسب، أو عدم استخراج وثائق رسمية لهم في بلد الأم مما يتركهم بلا هوية رسمية في بلد الأجنبي، ويزيد هذا الأمر سوءاً بعد وفاة والدهم أو حتى بعد انفصال الزوجين (أواصر،٢٠٢٠؛ بلعربي،٢٠١٤؛ النفيعي،٢٠٠٦؛ العنقري،١٩٩٨). وتتمثل الشروط الأخرى بتنازل الزوجة عن جنسيتها الأصلية، كما يشترط إقامتها لمدة خمس سنوات في المملكة، وأن لا يكون قد حكم عليها حكم قضائي أو رصدت عليها ملاحظات من الدولة (المادة الحادية والعشرون من اللائحة التنفيذية لنظام الجنسية العربية السعودية)، وبطبيعة النسب الأبوي فأبناء المواطن السعودي يصبحون سعوديين بحق الدم. كما يتيح نظام الجنسية السعودية للزوجة في حال الطلاق أو وفاة زوجها الوطني أن تسترد جنسيتها الأصلية التي فقدتها بسبب هذا الزواج (الشلهوب،٢٠١٢). في المقابل لا يتكسب زوج المواطنة السعودية المتزوجة بأجنبي ولا أبنائها الجنسية السعودية ويتبعون جنسية والدهم في ذلك. وترى الفاسي (٢٠٢١) أن نظام الجنسية السعودي من خلال عدم تجنيسه لأبناء المواطنات فإنه لا يؤثر سلباً عليهم فقط، بل يحولهم إلى عديمي الجنسية (الفاسي،٢٠٢١، ص.٤٠٥). وتعتبر الفاسي أن في منح بنات المواطنة بطاقة بنت مواطنة) حتى ينظر لمن سيتزوجهن ليتجنسن بجنسيته؛ تمييزاً صريحاً ضد المرأة. كما يمنع النظام ابنة المواطنة السعودية باعتبارها غير سعودية من الزواج من سعوديين يمثلون الفئات الخاصة كالوزراء، موظفي الخارجية، منسوبي القطاع العسكري، المباحث العامة، المبتعثين، وذلك حسب المادة الأولى من لائحة زواج السعودي بغير سعودية، والسعودية بغير سعودي (بلعربي،٢٠١٤). وتتفق دراسة الشلهوب مع الفاسي في أن منطق المساواة بين المرأة والرجل في مجال الجنسية كان يجب ألا يقتصر على الاحتفاظ للزوجة بجنسيتها الأصلية فحسب؛ بل كان يجب أن يستتبع إمكانية نقل المرأة جنسيتها إلى الأولاد كالرجل سواءٌ بسواء. وقد أشار الشلهوب (٢٠١٢) إلى أن المنظِّم السعودي قد غاير في

الحكم بين زوجة السعودي المتجنس في المادة الرابعة عشرة والزوجة الأجنبية التي تتزوج ابتداءً من سعودي في المادة السادسة عشرة ، حيث التزم مذهب وحدة الجنسية في الأسرة في المادة الرابعة عشرة، في حين اتجه إلى مذهب استقلال الجنسية في الأسرة في المادة السادسة عشرة، وهذا تضارب في النظام يتعين علاجه. ويوضح بلعربي أن مشكلات السعوديات المتزوجات من أجانب تتركز حول عدم حصول الزوج ولا الأبناء على الجنسية السعودية، مما يؤدي ذلك إلى حرمان الأبناء من التمتع ببعض الحقوق والامتيازات، بالإضافة إلى خضوعهم إلى نظامي الإقامة والكفالة حيث يكون الزوج الأجنبي والأولاد تحت كفالة الأم أو الزوجة، ويذكر أن جمعية حقوق الإنسان السعودية رصدت بعض الحالات المتعلقة بأبناء السعوديات المبعدين والمرحلين حيث طالبت الجمعية بضرورة مراعاة الأنظمة السعودية في هذا المجال فيما يتعلق بمعاملة أبناء السعوديات وعدم تفريق شمل الأسرة والحفاظ عليها (بلعربي، ٢٠١٤. ص.٣٧٨). فمن ناحية، يرتبط تكسب الفرد الجنسية بالاعتراف القانوني به، حيث يرى إكسل هونيث أن الاعتراف القانوني-السياسي الذي يستحقه الفرد باعتباره فرداً عالمياً له حقوق وعليه واجبات، يمكن الفرد من التطور أخلاقيًا في النطاق المؤسساتي للدولة من ناحية الحقوق المدنية، الاجتماعية، السياسية، والاقتصادية. بمعنى أن القانون يسمح بذلك في إطار الاعتراف المتبادل الذي يفترض المسؤولية الأخلاقية على كل أعضاء المجتمع، وهذا النوع من الاعتراف يحقق للفرد ما يسمى باحترام الذات (دحماني، ٢٠١٧). حيث يرى الشلهوب (٢٠١٢) أن التجنيس يعتبر عقداً بين الدولة والفرد، وفي حال موافقة الدولة على طلب تجنيس الأجنبي فإنه يصبح مواطناً بشكل قانوني، ويترتب عليه تمتعه بكافة الحقوق والواجبات المدنية دون أي تمييز، كتمتعه بالحقوق الأسرية، الحقوق المالية، كالإرث وتملك العقارات، والحق في الالتحاق بالوظائف الحكومية وغيرها، وهو بذلك يكتسب صفات وعادات مواطني الدولة التي أصبح ينتمي إليها وكأنما وُلد من جديد. ويضيف الشلهوب أن الدولة ومن منطلق الاعتراف الكامل بالحقوق المترتبة على اكتساب الجنسية؛ لا تكتفي بالتجنيس فقط، بل تطمح لإدماج المتجنِّس بعد ذلك ليكون وطنيًا خالصاً. ويتبين ذلك في القانون السعودي من عدم إخضاع المتجنس لفترة الشك والريبة كما في نظام التجنيس المصري، والتونسي، والجزائري، حيث تستوجب مصلحة البلد عدم تمتعه بكافة الحقوق العامة والسياسية بشكل كامل مباشرة بعد التجنيس (الشلهوب،٢٠١٢). أيضاً، وعلى الرغم من انعدام خاصية الاستيثاق في القانون السعودي إلا أن السلطة التقديرية تقيد التحاقه في بعض الوظائف العسكرية والأمنية؛ كما يذكر الشلهوب أن بعض العلماء يوصون بتأجيل تمتعه ببعض الحقوق لحين التثبُّت من ولاءه (الشلهوب،٢٠١٢). ويؤكد أهمية أصالة الجنسية للالتحاق بالوظائف الحساسة في الدولة شرط المنظم السعودي في منع بعض الفئات التي تشغل مناصب سياسية وعسكرية وإدارية عليا في الدولة من الزواج بأجنبي، وذلك بسبب ارتباط وظائفهم بسيادة المملكة وأمنها الداخلي، كما يمنع مَن ارتبط بأجنبية أن يلتحق بالوظائف المنصوص عليها في المادة الأولى من لائحة زواج السعودي بأجنبية والسعودية بأجنبي (بلعربي،٢٠١٤). ومن ناحية أخرى، يرى هونيث أن التضامن (Solidarity) المصاحب للاعتراف القانوني يحقق قيمة التقدير الاجتماعي والأخلاقي للأفراد، وذلك مشروط بالأعمال القيّمة التي ينجزونها وتحقق نفعاً للمجتمع (دحماني،٢٠١٧). وعلى العكس من ذلك، يؤكد هونيث أن عدم الاعتراف يؤدي لانعدام ثقة واحترام العضو داخل المجتمعات الحديثة لنفسه، وتراخيه عن المساهمة في الحياة التشاركية المجتمعية، ويتمثل عدم الاعتراف بالاحتقار والازدراء والحرمان من الحقوق المدنية في المجتمع (Honneth,1996). وفي هذا تذكر الفاسي أنه وعلى الرغم من الامتيازات التي يحصل عليها أبناء المواطنة من نظام الإقامة وتحمل الدولة لرسوم التجديد وإتاحة استفادتهم من الخدمات الحكومية كالمدارس والمستشفيات إلا أن هذا الاعتراف يعتبر مؤقتاً مربوطاً بوجود الأم على قيد الحياة وينتهي بوفاتها. وتضيف: أن الأبناء لا يحق لهم الحصول على تقاعد والدتهم الذي اشتركت فيه رسميًا وسددت خلال حياتها كل اشتراكاته، سواء أكان مصلحة التقاعد أو التأمينات الاجتماعية، ولا يرثون عقاراتها كالبيت الذي يؤويهم، أو المشروعات التجارية الخاصة بها، وإنما يعقد لها مزاد لتقييمها ويُسيّل الإرث إلى نقد بعد ذلك، ثم يُوزع. كما أكدت

الفاسي ٢٠٢١، أن التمكين المصاحب لنظام الإقامة الدائمة يعتبر خاص للأبناء المقيمين في المملكة إقامة دائمة. كما أن نظام النقاط يبدأ بعد وصول الأبناء لسن الثامنة عشر ويسقط لو تأخروا سنة، ويجب أن يكونوا خلالها متواجدين في المملكة لعشر سنوات متواصلة وعدم مغادرتها. أما في حال رغبة أحد الأبناء الدراسة في الخارج فإنها تعيق حصوله على هذه الامتيازات، ويؤثر على قرار التجنيس. وقد أكدت الدراسات السابقة في هذا السياق على أهمية تجنيس أبناء المواطنات السعوديات لتحقيق الصالح العام، بحيث يكتسب الجنسية لمن يولد لأم سعودية وأب أجنبي على أن يُخير بين جنسيته السعودية وجنسية والده إذا بلغ سن الثامنة عشرة.

٣,٦ المبحث الثالث: المشكلات الاجتماعية الناتجة عن نظرة المجتمع، سوء التوافق، والفراق.

بشكلٍ عام تتمايز المشكلات الاجتماعية داخل النطاق الأسري بحسب متغيرات ديموغرافية معينة كالعمر، المستوى التعليمي للزوجين، مستوى الدخل للأسرة، وعدد الأبناء، وغيرها؛ ويزيد عليها متغيري الجنسية، والخلفية العرقية والاثنية المتباينة للزوجين في الزيجات المختلطة. بالإضافة للمتغيرات السابقة، فقد بينت العديد من الدراسات في مجال الأسر المختلطة أثر متغير اتجاهات الزوجين نحو الزواج المختلط على توافقهم الأسري، كما أكدت على الدور الإيجابي لانفتاح المجتمع على فكرة الزيجات المختلطة وتقبلها (الحسن،١٩٩٣). وتخضع المشكلات الاجتماعية الأسرية لمبدأ النسبية، حيث لا يمكن معه تعميم المشكلات الواردة في الدراسات السابقة على جميع الأسر المختلطة، بل نؤكد على خصوصية الأسر وقدرتها على مقاومة التحديات التوافقية ومهاراتها في حل المشكلات التي تواجهها. وعلى كل حال فقد اتفقت الدراسات السابقة على أن الأسر المختلطة تواجه إشكالات اجتماعية تتمثل أولاً بنظرة المجتمع السلبية، ومشكلات سوء التوافق ثانياً، والمشكلات الاجتماعية المرتبطة بمسائل الفراق كالطلاق والترمل ثالثا.

أولاً وفي البداية، من ناحية نظرة المجتمع فقد أكدت دراسة الفاسي (٢٠٢١) النظرة السلبية نحو المواطنة السعودية المتزوجة بأجنبي وكأنها ارتكبت جريمة تستوجب العقاب الجماعي، وتؤكد على الوصم السلبي للمرأة على الرغم من انعقاد الزواج برضا ولي أمرها في المقام الأول، ورضا الدولة وموافقتها رسميًّا في المقام الثاني. وتعتقد الفاسي أن هذه النظرة ترتبط باعتبارات ذكورية، كخروج المرأة عن إطار القبيلة بما تملك من مال لتورّثه لرجلٍ غريب، أو شعور رجال القبيلة أو العائلة بالاستنقاص من جهة السعودية في حقهم والتقليل من شأنهم باستبدالهم برجل أجنبي. كما ينظر المجتمع بشكل عام للزيجات المختلطة نظرة المصلحة التي يهدف لتحقيقها الطرف الأجنبي، فقد بينت دراسة (الفاسي،٢٠٢١؛ بدوي، ٢٠١٠؛ العنقري، ١٩٩٨) أن الفكرة الشائعة عن زواج الأجنبي بالمواطن السعودي تتمثل في رغبته بالاستثمار باسمه في المملكة، أو الحصول على الجنسية السعودية، والاستفادة من الخدمات المجانية التي تُقدم للأسر السعودية في مجالات مختلفة، كالتعليم، والصحة وغيرها. وتؤيد دراسات عربية هذه النتيجة حيث بينت دراسة (حورية، ٢٠٢٢؛ عمار، ٢٠١٤؛ الحسن ١٩٩٣) ارتباط الشباب العرب بالفتيات من جنسيات أوروبية، فرنسية، وأمريكية بغرض الحصول على الجنسية، حتى لو كان الزواج في ظاهره ناتج عن علاقة حب ووئام، فإن دوافعه الكامنة ترمي لتحقيق مصالح ذاتية.

وتنعكس نظرة المجتمع السلبية على تعامله مع الزيجات المختلطة، إما برفضها أو تجنّبها مما يعيق تفاعلها واندماجها مع المجتمع وقدرتها على التكيف فيه، حيث ترى دراسة الحسن ميل المجتمع لعدم تكوين علاقات اجتماعية جيدة مع الأسر المختلطة لإيمانه باختلافهم من ناحية الشكل وثنائية اللغة، وعدم الاهتمام بالمسائل الوطنية، بالإضافة لسلوكياتها وقيمها ومقاييسها الغربية. فالتقبل عملية اجتماعية تعزز التضامن الاجتماعي وتقلل من حدة الصراعات التوافقية التي قد تعانيها الأسر المختلطة وتظهر على سبيل المثال من خلال علاقات الجيرة الطيبة وعلاقات الصداقة بين الأسر المختلطة والأسر المتجانسة. كما أن القبول الاجتماعي يعتبر سببًا للتكيف في المجتمع من

وجهتي نظر هومانز وبلاو (الحوراني، ٢٠١٠) المنطلقة من اعتقادهم بأن أعضاء المجتمع يزودون بعضهم بالقبول الاجتماعي من خلال التصرف بطريقة يقبلها الآخرين، ومن خلال تكييف رغباتهم من أجل الحصول على القبول والتقدير. وعليه فإن مسؤولية الاندماج في المجتمع الكبير يتقاسمها الطرفان (الأسر المختلطة والمجتمع) وهي متبادلة، بمعنى آخر أن تقبُل المجتمع للأسر المختلطة-من جهة- يعتبر ردة فعل إيجابية لسلوك الأسرة الإيجابي المتماثل مع المجتمع وقيمه ومعاييره؛ وتكيف الأسر المختلطة مع المجتمع الكبير- من جهة أخرى- يعبر عن ردة فعل لاتجاهات المجتمع الإيجابية نحو الأسر المختلطة أو الأطراف الأجنبية.

ثانياً، أكدت الدراسات السابقة معاناة الزيجات المختلطة من سوء التوافق والتكيف (الأسري والاجتماعي، والثقافي، والديني، واللغوي). فمن من ناحية تعاني أغلبية الزيجات المختلطة من سوء التوافق والتكيف الاجتماعي والأسري المتمثل في ضعف الروابط الأسرية بين أسرتي الزوجين ووجود مشكلات بينهما، وعدم تكيف الطرف الأجنبي وانسجامه مع ثقافة المجتمع الكبير (أواصر،٢٠٢٠، وبدوي،٢٠١٠). ويؤكد بدوي بشكلٍ خاص أن كثرة سفر الزوجة لرؤية أهلها تتسبب في زيادة الضغوطات المادية على الزوج، وتؤدي لضعف التوافق العاطفي الزواجي بينهما. كما ترى الدراسات السابقة أن الزيجات المختلطة لا تستطيع بلوغ التوافق الزواجي إذا لم تتكيف مع المجتمع بصورة إيجابية، أي أن العلاقة بين تكيف الأعضاء داخل الأسرة، وتكيف الأسرة مع المجتمع المحلي تعتبر علاقة طردية-تبادلية. وترى بعض الدراسات (Milewski & Kulu,2014، محروس،١٩٩٨)، أن إنجاب الأطفال يلعب دورًا مهمًّا في توطيد العلاقة بين الزوجين واستقرارها وتقوية الشعور بالانتماء الاجتماعي، وتعزيز مكانة الزوج الأجنبي لدى أسرة المواطن/المواطنة. وتتناسب هذه النتيجة مع الفكر الإدراكي العام في المجتمع السعودي الذي يميل أفراده إلى الاستقرار الأسري من خلال إنجاب الأطفال، حيث ترتبط أهمية الأبناء في الأسرة بالقدرة الجنسية للوالدين على الإنجاب -وعند الرجل بشكل خاص- وهذا عام في الفكر الشرقي. كما ترتبط أهميتهم بمدركات ثقافية موروثة، كمشاعر الفخر والاعتزاز التي يشعر بها الأب في حال إنجاب الولد، أو شعور الوالدين بالفخر نحو إنجازات أبنائهم، بالإضافة للكُنى الذكورية كأن يفضل الرجل أن يُكنى بأبي فلان بمجرد حمل زوجته. كما أن أهمية الأبناء في الأسر السعودية ترتبط بالدور الذي يقومون به من رعاية والديهم في حال الكِبر، والقيام على شؤون الأسرة في حال غياب الوالد، كتحميل الابن الأكبر للمسؤولية. وعلى نقيض الدراسة السابقة فقد توصلت دراسة باربر (١٩٣٧) إلى إحجام الزيجات المختلطة عن إنجاب الأطفال بسبب إدراك الزوجين الصعوبات المفروضة عليهم نتيجة وجود الأبناء. ومن هذه الصعوبات ما ذكرته الدراسات المحلية كدراسة بدوي، والنفيعي من اختلاف آراء الزوجين في تربية الأبناء، الأمر الذي ينعكس بشكل سلبي على توائمهم وتوافقهم العاطفي. كما أكدت دراسة الحسن أن الإشباع العاطفي بين الزوجين يؤثر على تربية الأبناء وتنشئتهم، وبيّن أن أبناء الأسر المختلطة يعانون من فقدان الهوية والقدوة والشعور بالاغتراب جراء صدامات الوالدين الناتجة عن الاختلافات الثقافية والاجتماعية. وبناءاً على ذلك، ترى دراستي الحسن وباربر، أنه من المهم اتفاق الزوجين على قيادة الأسرة- أمويًا أو أبويًا- لتقليل التوتر والتضارب الثقافي والديني وزيادة التوافق الأسري. نتيجة للعوامل السابقة، فإنه لا يمكننا الجزم بأن متغير وجود الأبناء في الأسرة يلعب دوراً إيجابياً في استقرار العلاقات الزواجية داخل الأسر المختلطة. هذا فيما يخص التكيف الاجتماعي للأسرة، أما من ناحية التوافق الديني فقد أشارت دراستي النفيعي وبدوي على أن إهمال الزوجة الأجنبية لمسائل الدين يسهم في انحلال المعايير الاجتماعية والقيم الدينية للأسرة والمجتمع. وتتفق مع هذه التوصية دراسة باربر الأمريكية التي تؤكد على أهمية الانتماء الديني وتشابه القيم الدينية في الأسر المختلطة لتحقيق التوافق الاجتماعي وتقليل حدة الصراع الثقافي فيها. حيث تعتقد باربر بارتباط الدين بشكل كبير بأساليب التنشئة الوالدية وروتين الحياة اليومية للأفراد، ومن الدين تتحدد أوقات الطعام (إذا كانت ترتبط بمناسبات دينية كالصيام)، وأنواع الطعام (كتحريم لحم الخنزير في الديانتين الإسلامية واليهودية وتحليله في المسيحية)، الرموز الثقافية المادية (كالملبس، وزينة المنزل، كالتماثيل، والصليب، والصور ذات

الدلالات الرمزية)، والممارسات الدينية (كالصلوات الخمس، أو الذهاب للكنيسة في أيام محددة)، وغير ذلك من الممارسات اليومية. وأخيراً وليس آخر، أكدت دراسة أواصر على أن الأسر المختلطة تواجه مشكلات في التواصل اللغوي، خصوصاً بين الطرف الأجنبي وأسرة المواطن. وقد بينت دراسة باربر وعمار أن المواطن بالأغلب يتقن لغة الأجنبي، فمشكلات الاتصال بحدتها تكون أقل بين الزوجين منها بين الطرف الأجنبي وأسرة المواطن. وأكدت الدراسات على أهمية التواصل اللغوي لتكثيف التبادلات الثقافية وتعزيز اندماج الطرف الأجنبي، وتقليل حدة الشعور بالاغتراب التي قد تنشأ لديه نتيجة عدم الفهم الواضح للغة البلد الذي يعيش فيه.

ثالثا وأخيراً، أكدت الدراسات المحلية ارتفاع نسب الطلاق في الزيجات المختلطة كما جاء في (أواصر، ٢٠٢٠؛ بلعربي، ٢٠١٤؛ الشلهوب،٢٠١٢؛ بدوي،٢٠١٠؛ النفيعي، ٢٠٠٦، العنقري، ١٩٩٨)، وليست هذه النتيجة حصراً على النطاق المحلي، بل أن الدراسات الأجنبية بينت النتيجة نفسها كذلك، ففي دراسة ألمانية مقارنة لمعدلات الطلاق بين المواطنين والمهاجرين وبين الزيجات الألمانية الغير مختلطة وجدت ارتفاع نسب الطلاق في الزيجات المختلطة أكثر من غيرها (Milewski & Kulu,2014). كما بينت الدراسات كذلك أن المشكلات الاجتماعية الناتجة عن انفصال الزوجين في الزيجات المختلطة هي أشد منها في الزيجات الغير مختلطة، وقد يعود السبب في ذلك إلى التضارب بين توقعات الزوجين والواقع المعيش، بمعنى أن الحياة الواقعية التي يعيشها الزوجين بعد فتور العلاقة الزوجية تتناقض مع الشكل الحالم والمثالي في خيال الطرفين (العنقري، ١٩٩٨). كما تقلل المسافة الثقافية بين طرفي الزواج أو - الاختلافات في الخصائص الاجتماعية والديموغرافية، الانتماءات الدينية، المستويات التعليمية، واختلاف السن – من مستويات الرضا بين الزوجين؛ مما يؤدي لإنهاء العلاقة في نهاية المطاف. بالإضافة لما سبق، فإن الدراسات الأجنبية السابقة تؤكد على النتيجة السلبية لمشاركة المرأة اقتصادياً داخل الأسرة، وما يترتب عليه من أعباء مالية تتحملها الزوجة وحدها، خصوصاً إذا كانت تعيش مع زوجها الأجنبي في وطنها، مما يحد من فرصه الوظيفية ومساهمته المادية في الأسرة. ويرتبط الدور الاقتصادي للزوجة داخل الأسرة بالدور الاجتماعي الذي تؤديه، فعلى سبيل المثال ولتوضيح ذلك؛ يمنح نظام الإقامة الدائمة الزوجة السعودية صلاحيات رب العمل، وهو بذلك يُلقي على كاهلها ثِقل المسؤولية التشريعية، كاستخراج التأشيرات للزوج والأبناء، والموافقة على سفرهم من عدمه، وتُعتبر هذه المهام إضافة لدور المرأة في المجتمع السعودي القائم على السلطة البطريركية. بمعنى آخر، قد تتسبب هذه الصلاحيات في حدوث اللاتوازن (اللامعيارية) وتضارب أدوار المرأة وتصارعها، ويؤدي بها للإجهاد الفكري والعقلي، ويعيقها عن أداء أدوارها الاجتماعية الأخرى، كما قد ينعكس بشكل سلبي على نظرة المجتمع لها، ونظرتها لنفسها ولزوجها كعبء إضافي عليها، مما يزيد من احتمالية إنهاء العلاقة. وعلى كل حال يؤثر الأنومي أو اللامعيارية على استقرار النسق الأسري وقدرته على أداء وظائفه الاجتماعية، فمن ناحية وظيفية يعتبر الوظيفيين أمثال بارسونز ودوركايم حالات الطلاق والوفاة من الظروف المفاجأة التي تُخل بتوازن النسق جراء ما تخلفه من توترات بنائية بين علاقاته (الغريب،٢٠١٩). حيث ينتج عن الطلاق في الأسر المختلطة مشكلات بديهية، كالنفقة، والزيارة، وتجبر هذه المشكلات الزوجة الأجنبية -خصوصاً- على رفع دعاوى أمام القضاء السعودي للمطالبة بحقها في حضانة أبنائها، وللسماح لها بأخذهم لبلدها في حال رغبت بذلك، وهذه المطالبات تعزز بذور الشقاق والنزاع، ويتنافى مع مقتضيات السلام والأمن الاجتماعي للأبناء (النفيعي، ٢٠٠٦، والعنقري، ١٩٩٨)، وترتبط بمسائل الفراق والطلاق مشكلات خاصة بالتشريعات التنظيمية، حيث إنه بعد وفاة المواطن أو المواطنة فإنه يتعين على الطرف الأجنبي إيجاد كفيل - كجهة عمل - خلال مدة لا تقل عن شهرين لضمان بقائهم في المملكة، والأمر سيان مع أبناء المواطنة الغير سعوديين بعد وفاة والدتهم. كما ترتبط تبعات الطلاق بمشكلات أمنية منها خطف الأبناء والرحيل بهم لبلد الأجنبي وسيتم مناقشة ذلك بشكل مفصل في المبحث السابع من هذه الورقة.

٤,٦ المبحث الرابع: التمييز والعنصرية.

من المهم في بداية الحديث عن إشكاليات التمييز في الأسر المختلطة أن نفرق بين المفاهيم الشائعة المرتبطة بها والتي قد تختلط معها مثل مفهوم التنميط (Stereotyping)، التحيز(Prejudice)، التمييز (Discrimination)، العنصرية (Racism)، والتنمر (Bullying).

أولاً، يشير التنميط (Stereotyping) إلى التعميمات الوصفية التي تطلقها جماعات اجتماعية مهيمنة (Dominant) على جماعات خاضعه (Subordinate) وتمثل الأقلية - كالمهاجرين على سبيل المثال- ، وتُبنى القوالب النمطية على متغيرات معينة كالعرق البيولوجي (Race)، العرق الأثني (Ethnicity) ، العمر، الجنس، والاعتبارات الجنسية الأخرى (Nationality) ، وهي في أغلبها سلبية. ومثال ذلك، وصف المهاجرين الأوروبيين والإيرلنديين بقول: "الإيرلندي Irish "كصفة تعميم ووصم سلبي (Keirns, et al., 2021).

ثانياً، يعبر مصطلح التحيز (Prejudice) عن المعتقدات، الأفكار، والمواقف الشعورية (المُبررة اجتماعياً) التي يحملها شخص ما حول مجموعة معينة، وهو لا يستند بذلك على خبرة شخصية مباشرة، بل نتيجة حكم مسبق ناشئ من تجارب الآخرين، ويتم تعزيزه من خلال التنشئة الاجتماعية، ووسائل الإعلام. مثال ذلك، تحيز الفرد نحو أي مخالفة اجتماعية بسيطة تُرتكب من أعضاء المجموعة العرقية الموسومة بسمات سلبية كتحدثهم بصوتٍ عالٍ في الأماكن العامة، أو تخطيهم الصفوف في طوابير الانتظار، أو تحدثهم بطريقة معينة وتشبيههم بالنساء كما يحدث مع الذكور في بعض الجنسيات الآسيوية (Keirns, et al., 2021).

ثالثاً، إذا كان مفهوم التحيز يشير إلى حالة الشعور، فإن التمييز (Discrimination) يشير إلى الفعل الأضطهادي الذي يُمارس ضد عرق، جنس، جنسية، أو طائفة دينية معينة، ويعتبر قانون جيم كرو "للبيض فقط"، "Jim Crow law, Whites Only"، أبسط مثال على التمييز العرقي ضد السود. ويتنوع التمييز بحسب منطلقاته فهناك التمييز المؤسسي، كاقتصار المناصب القيادية على فئات معينة، والتمييز الجنسي (Sexism) كالاضطهاد المجتمعي تجاه النساء.

رابعاً، العنصرية (Racism) وهي مجموعة من الممارسات المُنهجة الواعية وغير الواعية التي تستخدمها الجماعات المهيمنة ضد الأقليات، ويعتقد العلماء أنها أشد في شكلها ومضمونها من التحيز والتمييز. وتتنوع العنصرية بحسب مضمونها فهناك العنصرية البنيوية أو المؤسسية المنظمة (Systemic Racism)، العنصرية التاريخية (Historical Racism) الناتجة عن تقليل واحتقار تاريخ أعراق معينة، العنصرية الثقافية (Cultural Racism) كافتراض تفوق الثقافة الأوروبية على باقي الثقافات، وأخيراً عنصرية الألوان (Colorism) التي تميز الأفراد على أساس لونهم (Keirns, et al., 2021) .

أما التنمر(Bullying) في الجهة المقابلة، فهو يُعبر عن ظاهرة سيسيونفسية (psycho-social phenomenon) وهي بالأغلب منتشرة بين الفئات العمرية في مراحل التعليم العام، وقد بدأ الاهتمام بها علميًّا في مطلع سبعينيات القرن التاسع عشر ١٩٧٢، إلا أن آثارها لم تتضح بشكل جلي إلا بعد ظهور وسائل التواصل الاجتماعي في مطلع الألفية الحالية (Zych, et al.,2015). ويضيف زيك بأنه لا يمكن اعتبار التنمر تنمراً إلا إذا كان موجهاً، مستمراً، ومؤذياً نفسياً وجسديًّا، وعليه فهو يتنوع بين التنمر وجهاً لوجه (Face-to-face bullying) ، التنمر الإلكتروني (Cyberbullying)، والتنمر السري أو الغير مباشر(Covert -indirect bullying).

الآن وبعد استعراض الفروقات الأساسية لمفاهيم التمييز والعنصرية، فإنه يمكننا قراءة الواقع الاجتماعي بشكل واضح من خلال المحيط الفيزيقي والافتراضي، كذلك من خلال المواقف التي تتعرض لها الأسر المختلطة. حيث بينت الدراسات السابقة أن العنصرية تحدث في الأسر المختلطة في شكلين، أولاً؛ العنصرية ضد الأسر المختلطة، وثانياً؛ العنصرية من الأسر المختلطة أو الطرف الأجنبي اتجاه المجتمع. فمن ناحية العنصرية الموجهة ضد أفراد الأسر

المختلطة فقد بينت الدراسات المحلية (الفاسي،٢٠٢١؛ أواصر،٢٠٢٠؛ وبدوي، ٢٠١٠)، معاناة الأسر السعودية المختلطة من التمييز والعنصرية، النبذ، الشعور بالنقص، وسوء التكيف في المجتمع بالعموم وفي المدارس، ومجالات العمل على وجه الخصوص. ومثال ذلك، التمييز الذي يواجهه ابن /زوج، زوجة المواطنين، في مجال العمل نتيجة عدم تقبل الموظف المواطن أن يكون مديره غير سعودي، حتى لو كان ذا تخصص وخبرة في مجاله. ومن انعكاسات تلك الرؤية، فقد أشارت الفاسي إلى أن أبناء المواطنة السعودية يواجهون "النبذ الافتراضي" أو التنمر الإلكتروني عبر منصة تويتر (Twitter) المتمثل في الهشتاقات التي ترفض تجنيس أبناء السعوديات المتزوجات بأجنبي، وما تبثه التغريدات من روح عنصرية تؤجج النبذ والكراهية تجاههم. وعلى العموم ، فإن التمييز والنبذ سواءً أكان سلوكيًّا أو عاطفيًّا فإنه يجعل أبناء الزيجات المختلطة يتصرفون بعدوانية اتجاه المجتمع، وقد تظهر هذه العدوانية على شكل التخريب للممتلكات العامة كما بينت أواصر، وقد يدفع بالزوجة للهروب بأطفالها لبلدها مما يضطر الزوج لإنهاء هذه العلاقة بالطلاق أو الإنفصال، في كثيرٍ من الأحيان. وقد أيدت الرأي السابق؛ دراسة الحسن (١٩٩٣) والتي أجريت في العراق على أسر مختلطة ذات خلفيات أوروبية للتعرف على مستويات توافقها الاجتماعي ، كما أيدتها بالنتيجة دراسة باربر الطولية عام (١٩٣٧) والتي تناولت المشكلات الاجتماعية التي تواجه الأسر المختلطة وتأثيرها على مستويات السعادة فيها، وتوصلت الدراستين إلى أنه على الرغم من أن التمييز والعنصرية سلوك غير مُبرر أخلاقيًّا، إلا أنه قد يحدث بسبب صفات الأسر المختلطة الاجتماعية والثقافية التي تميزها عن غيرها في المجتمع، وتجعلها غير مقبولة - من قبل المجتمع الأصلي للزوجة ومن قبل المجتمع الأصلي للزوج -. ومن هذه الصفات؛ النسل المختلط واختلاف أشكال الإخوة، التربية المختلطة للأبناء، ثنائية اللغة، بالإضافة إلى سلوكياتها وقيمها ومقاييسها الغريبة التي نشأت نتيجة الزواج المختلط والتي تُضعف اهتمامها بالمسائل الجوهرية التي تهم المجتمع الكبير. وعلى النقيض من ذلك، فإن المجتمع الأصلي يواجه عنصرية ثقافية (Cultural Racism) موجهة من الأسر المختلطة أو الطرف الأجنبي اتجاهه. ولتوضيح ذلك فقد أشارت دراسة الحسن على وجود اعتقاد سلبي من جهة الأجنبية – خصوصاً الجنسيات الأوروبية- بوجود فوارق حضارية حادة بين بلدها وبين الدولة التي تعيش فيها، مما يجعلها تشعر بتفوقها ثقافيًّا والنظر للمجتمع الذي تعيش فيه بدونية، وأنها تستحق امتيازات أكثر من غيرها من العوائل في المجتمع الأصلي.

وأخيراً، تكمن أهمية تناول التمييز والعنصرية -كإشكالية اجتماعية ونفسية- بشكل مُفصل كونها تتسبب للضحية (الشخص الذي يتعرض للتمييز) بالتهديد النفسي، العزلة الاجتماعية، وضعف تقدير الذات. كما يعزز التنمر في المجال المدرسي نقص الدافعية للتحصيل الدراسي، وقد تدفع البعض للانتحار بحسب دراسة أحمد (٢٠٢٠). ناهيك عن ارتباطه بمسائل التقدير والحاجة لتحقيق الذات؛ فهذه الحقوق تتربع في أعلى هرم ماسلو للاحتياجات، ويتسبب فقدانها بالآلام النفسية والإحباط والتوتر للأفراد مما ينعكس سلبًا على استقرارهم واستقرار أسرهم واندماجها في المجتمعات.

٥,٦ المبحث الخامس: مشكلات التعليم والعمل.

تبرز إشكاليات التعليم عند أسرة المواطنة السعودية المتزوجة من أجنبي أكثر منها في أسرة السعودي المتزوج من أجنبية، حيث تتمثل أولى العقبات التعليمية في تقييد بعض التخصصات الجامعية أمام أبناء المواطنة ومنعهم من الالتحاق ببرامج الابتعاث الحكومي (الفاسي،٢٠٢١، وبلعربي ٢٠١٤). كما يُمنع على أبناء المواطنة الارتباط بالمبتعثين الذين هم على رأس الابتعاث، وبذلك يحرمون من فرصة الاستفادة من الابتعاث كمرافقين كذلك. وبينت الفاسي أن الاشتراطات التي تقرها الدولة على أبناء المواطنة للحصول على الجنسية والمتمثلة في شرط الإقامة لعشر سنوات متواصلة تحد من فرصتهم في الدراسة في الخارج واستغلال الفرص التي قد يحصل عليها والدهم في التدريب أو العمل في الخارج نتيجة الرغبة في تحقيق هذا الشرط. ويمكن النظر لهذه الإشكالية من ناحية مفهوم التكلفة

والمنفعة والتي تعبر عن كمية النشاط الذي يستوجب من الفرد القيام به مقابل الحصول على منفعة متوقعة (عمر،٢٠١٣، ص.٣٠٦). بمعنى آخر، أن تضحية أبناء المواطنة بالفرص المتاحة لهم مقابل جمع النقاط النظامية للحصول على الجنسية السعودية، تحتم عليهم البقاء هذه المدة المتواصلة؛ أي أن فعلهم مُبرر للحصول على منفعة. وتضيف الفاسي، أن شرط الإقامة لعشر سنوات يحتم على الأسرة دفع تكاليف العودة للسعودية لأبنائها إذا كانوا مقيمين في الخارج كل ستة أشهر، وهذا فيه إرهاق مادي على الأسرة، حتى لو كانت التكلفة مئتا ريال للشخص الواحد (الفاسي،٢٠٢١). ومن ناحية السعودي المتزوج بأجنبية فقد اتفقت دراستي (أواصر،٢٠٢٠، والعنقري، ١٩٩٨) على أن الأم الأجنبية تواجه صعوبة في التواصل مع مدارس الأبناء بسبب ضعف لغتها العربية في حال الغير متحدثات بها. وترتبط مشكلات التعليم بالعمل بشكل آلي ومباشر، فكما هو معرَّف في أنظمة الدولة أنه لا يمكن للمواطنين المتزوجين من أجانب الالتحاق بالوظائف العسكرية والسياسية في الدولة. أما عن أبناء المواطنة فهم مستبعدين من الالتحاق في الوظائف الحكومية ومحصورين في القطاع الخاص فقط (الفاسي،٢٠٢١، والشلهوب، ٢٠١٢)، كما لا يُسمح لهم بالعمل بدوام جزئي أو الجمع بين وظيفتين. وكأي أجنبي أو مقيم يتم إقصاء أبناء المواطنة السعودية من برامج صندوق تنمية الموارد البشرية (هدف) وإعانات الباحثين عن عمل (حافز وساند)؛ على الرغم من وجود أمر ملكي صريح بأحقية الأبناء بالإعانات الحكومية (الفاسي،٢٠٢١).

٦,٦ المبحث السادس: إشكاليات الدعم والمشكلات المادية.

ترتبط إشكاليات الدعم والمشكلات المادية بصور الدعم الحكومي، وتكاليف الرسوم، والنفقة، ومسائل الإرث، وامتلاك العقارات من جانب؛ وبالمشكلات المادية المصاحبة لإجراءات الزواج والطلاق وغيرها من الجانب الآخر. وتتزامن المشكلات الاجتماعية وتتفاوت بحدتها مع الصعوبات المادية والأزمات المالية التي تواجهها الأسر المتجانسة بشكلٍ عام والمختلطة بشكلٍ خاص، مما ينعكس على اندماج الأفراد مع مجتمعاتهم المحلية ورغبتهم في المساهمة فيها، كما يُعيق قدرتهم على تحقيق أهدافهم بالطرق والأساليب المشروعة. وتحدث اللامعيارية مع الإحباطات الاقتصادية المتتالية التي تواجه الأفراد وتعزز النزعة الباثولوجية وتؤدي لردود أفعال لا تحُمد عقباها، وقد يصل بالأفراد إلى الانتحار كما يرى دوركايم (الغريب،٢٠١٩). وفي ظل تلك المؤشرات السلبية، فإن الحكومات محليًّا ودوليًّا، تسعى بشكلٍ حثيث إلى تحسين أوضاع مواطنيها المادية وتذليل الصعوبات أمام استفادتهم الكاملة من الموارد والمصادر المادية المتاحة عبر القنوات الحكومية أو الخاصة أو مؤسسات القطاع الثالث. وعلى المستوى المحلي، فإن المملكة لا تستثني أبناء المواطنة السعودية ولا زوجة المواطن السعودي من الدعم المادي الذي يستفيد منها المواطنين - بما لا يتعارض مع مصالح الدولة وسياستها الداخلية لتحقيق التنمية المستدامة - . وقد عُنيت برامج الرؤية ٢٠٣٠ بتحسين جودة حياة المواطنين والمقيمين على حدٍ سواء، وتعزيز مشاركتهم من خلال توليد الوظائف وتنويع النشاط الاقتصادي لتعزيز مكانة المملكة عربياً وعالمياً (برنامج جودة الحياة، ٢٠٢٢). ولعله من المناسب توضيح أنه وعلى لرغم من أن معاناة الأسر المختلطة الاقتصادية تنبع من عدم تجنيس زوجة المواطن أو أبناء وزوج المواطنة السعودية؛ فإن المُشرّع السعودي جاء بقوانين تنظيمية في محاولة جادة منه لتخفيف حدة المشكلات التي قد تواجهها هذه الأسر كون أحد أفرادها أو معظمهم غير مواطنين.

وتتمثل أولى المشكلات الاقتصادية بحسب الدراسات السابقة بتكاليف الرسوم الحكومية التي تُفرض على بعض الخدمات لزوج وأبناء المواطنة السعودية كتأشيرة القدوم للسعودية إذا كانوا خارجها. وتشير دراستي (الفاسي، ٢٠٢١، وأواصر،٢٠٢٠)، إلا أنه وعلى الرغم من إعفاء أبناء وزوج المواطنة السعودية من الرسوم المالية في تجديد الإقامة إلا أنه تواجههم مشكلة انتهاء التأشيرة وهم خارج المملكة بسبب عدم القدرة المالية على دفع رسوم تأشيرة القدوم؛ هذا بالإضافة لتكاليف العودة للسعودية التي تدفعها الأسرة كل ستة أشهر حتى لا يفقد الأبناء إقامتهم.

أيضاً، يعاني أبناء السعوديات اللواتي غادر أبنائهن برفقة والدهن لبلده الأجنبي من صعوبات تنظيمية تتمثل في آليه الحصول على تأشيرات، أو مادية تتمثل في توفير المال لاستخراجها، مما يعيق رؤيتهم لوالدتهم ولم شملهم بها (أواصر، ٢٠٢٠). وبينت الفاسي التأثير النفسي والاجتماعي لعدم قدرة المواطنة السعودية التي تسكن في الخارج مع زوجها على دفع رسوم الفيزا (VISA) لأبنائها للعودة للسعودية بغرض زيارة الأهل ، حيث أشارت الفاسي إلى أن تعقيد الإجراءات التنظيمية في السفارة السعودية، والكلفة المادية للتأشيرات والمدة الزمنية لاستخراجها، مُرهقة على المواطنة وأسرتها، وتسبب لها الإحباط مما يدفعها لترك أبنائها والسفر لوحدها لزيارة أهلها. كما بينت الفاسي أن المواطنة السعودية لا تستفيد من خدمات الضمان الاجتماعي كونها الكافل لأبنائها، وهذا يعني في الضمان عدم حاجتها للإعانة المادية. وبحسب المادة السادسة من اللائحة التنفيذية للضمان الاجتماعي المطور الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم (٢١١) وبتاريخ ١٤٤٢/٤/٢هـ، الموافق ٢٠٢٠/١١/٢٠ فإن أبناء المواطنة السعودية المطلقة أو الأرملة من زوج غير سعودي يمكنهم الاستفادة من المعاش الضماني، بشرط أن يكون الزواج موثق، وإقامتهم دائمة وسارية المفعول. كما يمكن لزوجة المواطن السعودي ومطلقته وأرملته التي لها أولاد سعوديين الاستفادة من المعاش الضماني بشرط أن تكون إقامتها دائمة وسارية المفعول، وأن تقدم ما يثبت الحالة (اللائحة التنفيذية للضمان الاجتماعي المطور،٢٠٢٠). ومن الواضح هنا أن نظام الضمان الاجتماعي قد فرق بين أهلية زوجة المواطن السعودي وبين زوج المواطنة وأبنائها في الاستحقاق، حيث لا يمكن أن تحصل المواطنة السعودية المتزوجة من أجنبي على الدعم الضماني في حال بقاء حالة الزوجية كما هو موضح أعلاه، كما لم يبين آلية استحقاقها للدعم كمواطنة متزوجة بأجنبي. في المقابل وضح النظام آلية استحقاق زوجة المواطن السعودي للمعاش الضماني، بالإضافة لعدم اشتراطه انتفاء حالة الزواج للإستفادة من خدمات الضمان.

أما عن استفادة المواطنة السعودية من برامج الدعم السكني فقد نصت المادة الرابعة من لائحة تنظيم الدعم السكني الصادر بقرار مجلس وزراء رقم (٨٢) وبتاريخ ١٤٣٥/٣/٥هـ، الموافق ٢٠١٤/١/٧ على أن يكون المتقدم سعودي الجنسية وقت تقديم الطلب، وتعد الأسرة سعودية لأغراض التنظيم إذا كان المتقدم عنها سعودي الجنسية، وإذا كان المتقدم زوجة أو أم يلزم تقديمها لإقرار بأنها تعول أولادها ما لم تكن الأم أرملة. كما اشترط النظام إقامة الأسرة في السعودية أثناء تقديم الطلب وقبله إلى وقت التقييم لمدة سنة متصلة، واستثنى منها بعض الحالات مثل الدراسة، والعلاج، والعمل لصالح الجهات الحكومية (لائحة تنظيم الدعم السكني، ٢٠١٤). ولم يرد في النظام مادة تبين إستحقاق زوجة المواطن السعودي وقدرتها على التملك من عدمه، إلا أنه جاء في المادتين الثانية والخامسة من نظام تملك غير السعوديين للعقار واستثماره، الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم (٨٩) وتاريخ ١٤٢١/٤/٨هـ، الموافق ٢٠٠٠/٧/١١ ، على أن يُسمح للأشخاص غير السعوديين ذوي الصفة الطبيعية المقيمين في المملكة إقامة نظامية بتملك العقار لسكنهم الخاص، وذلك بعد الترخيص لهم من وزارة الداخلية. كما لا يجوز لغير السعودي بأي طريق غير الميراث اكتساب حق الملكية أو حق الانتفاع على عقار واقع داخل حدود مدينتي مكة المكرمة والمدينة المنورة (نظام تملك غير السعوديين للعقار واستثماره، ٢٠٠٠). بالإضافة لأنظمة الضمان والتملك، فقد تواجه أبناء الأسر المختلطة إشكاليات تتعلق بتوزيع الإرث وتملك العقارات، حيث بينت الفاسي أن أبناء المواطنة السعودية -في حالة وفاة الأم- لا يحق لهم الحصول على معاشها التقاعدي، ولا يرثون العقارات التي تمتلكها، ولا المشروعات التجارية التي تكون تحت اسمها، إلا بعد عرضها بمزاد لتقييمها وتسييل الإرث إلى نقد ثم يوزع (٢٠٢١)، ويضيف العنقري أن توزيع الورث وتقسيمه يزيد صعوبةً وتعقيداً، في حال كان للورثة من أبناء السعودي المتزوج بأجنبية إخوة من الأب (١٩٩٨)، هذا من ناحية. أما من ناحية الإشكاليات المادية المصاحبة لإجراءات الزواج والطلاق، فقد تمثلت بالنفقة، التكاليف القضائية، المهور ومؤخر الصداق، وتكاليف السفر لزوجة المواطن (أواصر،٢٠٢٠؛ النفيعي،٢٠٠٦؛ العنقري، ١٩٩٨). حيث بينت دراستي أواصر، والنفيعي رفض الأب الإنفاق على أبنائه بعد الانفصال عن والدتهم

خصوصاً بعد أخذها للحضانة والسفر بهم لبلدها. وقد ذكر العنقري أن تكاليف المرافعات القضائية ترهق كاهل الزوجين، ومن ضمنها توكيل محامي دفاع ودفع مبالغ طائلة له بغرض كسب القضايا المتصلة بالأبناء وحضانتهم والإنفاق عليهم. أما دراستي النفيعي، والعنقري فقد أكدت تكبد الزوج لتكاليف مالية باهظة قبل الزواج والتي تتمثل بالسفر والإقامة في بلد الزوجة ودفع المال للسماسرة لإيجاد زوجة مناسبة لهم ثم تقديم العطايا والهدايا لأسرتها لإقناعهم به. بالإضافة للتكاليف المادية بعد الزواج المتمثلة في سفر الزوجة مع الأبناء لبلدها كل فترة، ويزيد الإرهاق الاقتصادي على الرجل في حال كان مُعدداً وملتزماً بالإنفاق على أكثر من أسرة. كما أضاف العنقري أن أسر الزوجات من الجنسية العربية يطالبن الزوج بمؤخر صداق، ويحدث أن تتعنت الزوجة وتثير المشاكل في حال عدم رغبتها للعيش في السعودية فتثير مع عودتها تكاليف السفر ومؤخر الصداق في آنٍ واحد.

٧,٦ المبحث السابع: إشكاليات مرتبطة بالجانب الأمني والأخلاقي.

تتعدد أبعاد المفاهيم الأخلاقية وتختلف من مجتمع لآخر بطبيعة الحال، كونها تخضع لقانون الثقافة النسبية، كما أنها ترتبط بالتعاليم الدينية والأعراف المجتمعية، في حدود جغرافية معينة. وترمي النسبية الأخلاقية إلى فكرة مفادها أن "الحقيقة وتبرير الأحكام ليست مطلقة، ولكنها نسبية حسب المعيار الأخلاقي لشخصٍ ما (Gowans,2019)، أو لجماعة معينة أو داخل مجتمع معين؛ فما هو مقبول أخلاقيًا في مجتمع ما قد لا يكون مقبولاً في مجتمع آخر. وترتبط المشكلات الأخلاقية بالزواج المختلط من ناحتين، الناحية الأولى: المشكلات الأخلاقية التي ترتبط بالطرف الغير سعودي قبل الزواج، والناحية الثانية: ترتبط بالمشكلات الأخلاقية كنتيجة للمشكلات الأسرية مثل الطلاق والفراق وسوء التوافق وغيرها من المشكلات.

وعندما نتحدث عن المشكلات الأخلاقية فلسنا بالضرورة نقصد تلك المشكلات التي تؤدي بصاحبها للسجن أو تحقق العقوبة، ولكنها تتراوح تبعاً لخصوصية المجتمع السعودي بين الحرام شرعاً والعيب عُرفاً، كعدم ارتداء زوجة المواطن السعودي الأجنبية للعباءة، تقبلها لعلاقات الصداقة بين الجنسين وممارستها داخل أسرتها، أو أن تكون كتابية فلا تحترم قواعد الصيام في شهر رمضان، وغيرها من الاختلافات الثقافية والسلوكية التي سبق أن عزوناها لقانون النسبية. وتواجه أسرة المواطن السعودي مشكلات أخلاقية أكثر منها في أسرة المواطنة السعودية؛ نظراً لوحدة الدين في أسرة الأخيرة، ولا شك أن الدين هو المحدد الأساس للمقبول والمفروض داخل الأسرة، ويليه بعد ذلك الثقافة والقانون وغيرها من ضوابط السلوك الرسمية وغير الرسمية. وقد تحدث مشكلات بين الزوج والزوجة نتيجة جهله بماضيها خصوصا -الأجنبية غير المسلمة- كأن تكون على سبيل المثال اعتادت شرب الخمر في بلدها، ثم تتفاجأ بعد المجيء للسعودية بمنعه وتحريمه. وفي مثال آخر، تقبل الزوجة للعلاقة بين الجنسين تبعاً لثقافتها الدينية والاجتماعية، والذي يتعارض مع معايير الدين الإسلامي والُعرف السعودي، بل يُعتبر سلوكاً لا أخلاقياً ويوصم صاحبه بالفساد الأخلاقي.- وهنا يجب التنويه إلى أن ما سبق ذكره على سبيل المثال لا الحصر، ومن منطلق الافتراض لا التعميم-. وفي كل الأحوال فإن زوجة المواطن السعودي ذات الخلفية الدينية والثقافية المتباينة مخيرة بين التقبل والرفض، ولنأخذ شرب الخمر ونظرية الأنومي لميرتون مثالاً لتوضيح ذلك. تُصنف أنماط التكيف في نظرية الأنومي عند ميرتون Merton's anomie theory إلى خمسة أصناف وهي (الامتثال، الابتداع، الطقوسية، الانسحاب، والتمرد)، وعليه فإن رضا الزوجة مع قرار منع الخمر يتمثل في نمطين، أولهما؛ (Conformity) نمط الامتثال والرضا بالأهداف الثقافية المفروضة من النظام الاجتماعي والتقيد بها، وأيضاً رغبتها في الحصول على رضا الزوج، الأمر الذي ينعكس إيجابيًا على استقرار أسرتها ونموها؛ ويتمثل النمط الثاني بالطقوسية (Ritualism) ، أي التخلي عن شرب الخمر بطريقة قهرية وملزمة للامتثال بالأساليب المشروعة. أما عن مقاومة الزوجة لهذا القرار فيتمثل بالنمط الابتداعي (Innovation) والذي لا يتقبل فيه الأفراد – بحسب ميرتون- الأساليب المشروعة لتحقيق أهدافهم مما

يدفعهم للتفكير بأساليب غير مشروعة لتحقيقها (الغريب، ٢٠١٩)، وهنا قد تلجأ الزوجات لطرق متعددة لتوفيره، كصُنعِه منزليًا، شرائه من السوق السوداء، أو تهريبه من بلدان مجاورة، وغيرها من الأساليب. والجدير بالذكر، أن سياسة المملكة تُحرِّم وتُجرِّم، صنع واستيراد واستهلاك الخمور والمتاجرة بها، للمقيم والمواطن على حدً سواء. وبحسب تصريح مكتب المحامي ناجي العصيمي عبر المدونة القانونية، أنه لا يوجد استثناءات للسياح أو الأجانب في حيازة الكحول أو تعاطيها، حيث يصل فيها العقاب للترحيل أو السجن لخمس سنوات وغرامة تصل لخمسين ألف ريال سعودي (العصيمي، د.ت). وبغض النظر عن العقوبات القانونية فإن لتعاطي الخمور انعكاسات سلبية على شاربها وأسرته، حيث يرتبط بمسائل الإهمال والإساءة والعنف، وتؤثر على أداء الفرد لوظائفه اليومية، وتزيد حدتها إذا كانت الأم هي الشخص المتعاطي كونها مقدم الرعاية الأساسي داخل الأسرة. والأمر سيَّان مع زوج المواطنة السعودية الذي ينحدر من مجتمعات تقبل الصداقات بين الجنسين؛ فإنه وإن قبِلت الزوجة بهذا النوع من العلاقات فإن أسرتها (والديها وإخوتها) لن يقبلوا بذلك، وقد يترتب عليه ردات فعل لفظية أو جسدية عنيفة تؤدي لقطع صلتها بأهلها وإفساد علاقتها بهم. وبنفس الأهمية مع بعض الاختلافات الثقافية المرتبطة بتصورات المجتمع وتراثه الفكري، كأن يفرض الزوج الأجنبي على زوجته السعودية وبناته نوع معين من الحجاب، أو إجبارها وأبنائها على التصرف بطريقة معينة تتناسب مع خلفيته الثقافية، وغيرها. ومن جانب المشكلات الأخلاقية الناتجة عن المشكلات الأسرية فقد اتفقت الدراسات المحلية على أن أطفال الزيجات المختلطة يعانون من آثار فراق الوالدين أكثر من الأسر المتجانسة؛ مما يؤدي لتشردهم وضياعهم (بدوي، ٢٠١٠؛ النفيعي، ٢٠٠٦؛ العنقري، ١٩٩٨). حيث أشارت دراسة بدوي إلى لجوء أبناء المواطن السعودي- بعد وفاته- للتسول والسرقة والنصب والاحتيال؛ بسبب إهمال أهل الأب لهم. أما العنقري فقد أكد على الإدانات الأخلاقية والانحرافات السلوكية للأجنبيات المتجنسات بالتكسُّب بعد طلاقهن أو وفاة أزواجهن، ومطالبات رسمية لنزع الجنسية منهن. وعن الخيانة الزوجية فيرى العنقري أن أحد أهم أسبابها يكمن في الفارق العمري بين الزوجين، فبعض كبار السن من السعوديين يعانون من الضعف الجنسي، وعدم القدرة على إشباع زوجاتهن الأجنبيات مما يؤدي بهن للانحراف والرذيلة.

أما المشكلات الأمنية المرتبطة بالزيجات المختلطة فتتمثل حسب ما اتفقت عليه الدراسات السابقة بالتزوير، الرشوة، والخطف (بدوي، ٢٠١٠؛ النفيعي، ٢٠٠٦؛ العنقري، ١٩٩٨)، فمن ناحية التزوير فقد ذكرت دراسة العنقري أن نسبة من عينة الدراسة من كبار السن يلجأون لتزوير الأوراق الرسمية المتعلقة بعمر الزوجين في حال كانت الدولة تشترط حد أعلى لفارق السن بين الزوجين، كالقانون المصري على سبيل المثال. كما تؤكد دراستي بدوي والنفيعي لجوء بعض السعوديين لرشي سماسرة الزواج لتحسين صورتهم أمام أهل الزوجة وتسهيل عملية الزواج. وتؤكد على هذه النتيجة دراسة محروس ١٩٩٨، وهي دراسة اجتماعية أجريت على عينة من المصريات المتزوجات من أجانب في المجتمع المصري، والتي أكدت نتائجها على الدور المهم لسماسرة الزواج في إقناع أهل الزوجة بالزوج الأجنبي وتسريع عملية الزواج حتى قبل التعرف عليه والتأكد من كفاءته للارتباط بابنتهم. أما عن مشكلات الخطف فقد بينت دراسة العنقري أنه في حال استحالة الاتفاق بين الزوجين فإن الأب السعودي يقوم بخطف أبنائه وإخفائهم عن والدتهم؛ وعلى النقيض تلجاء الأم لخطف الأبناء والهرب بهم لبلدها. والجدير بالذكر، أن الإعلام المحلي والعربي مليء بمثل هذه القصص التي هي أقرب في تفاصيلها للأفلام الخيالية، والتي يظهر فيها قدرة الوالد الخاطف في التحايل على النظام أو المماطلة في تسليم الأبناء في محاولة لإسقاط الحضانة عن الحاضن (الأم). ومهما كانت الدوافع الأمومية أو الأبوية لخطف الأباء لأبنائهم فإنها تنطوي على أبعاد خطيرة تؤثر على صحة الأبناء النفسية واستقرارهم الاجتماعي، كما تعزز الصراع والشقاق بين الزوجين الأمر الذي قد يتفاقم إلى رد الانتقام إلى الأبناء وإيذائهم.

وأخيراً، فإن ما سبق استعراضه من المشكلات الأخلاقية والأمنية يمكن اعتبارها نتائج شُبه متوقعة للاختلافات الثقافية والدينية والاجتماعية المُدركة بين أسرتي الزوجين، ويفيد العرض والفهم المسبق لهذا النوع من المشكلات في دراسة مشروع الزواج المختلط بشكل متعمق قبل الإقدام عليه من قِبل الطرفين في سبيل تقليل تبعاته وآثاره السلبية.

٨,٦ المبحث الثامن: إشكالية الإحصاء توافر المعلومات.

يلعب الإحصاء دوراً مهمًّا في البحث العلمي من خلال جمع وتحليل البيانات، واستخلاص النتائج الموضوعية المستندة على أسس علمية. ويُفيد الإحصاء الباحثين في قياس حجم المشكلة وآثارها، ومعرفة تطورها، والتنبؤ باتجاهها ،وظروف تكرارها وحدوثها. لذلك فإنه من الضروري وقبل الحكم على ظاهره النظر إلى الأرقام والإحصاءات في ذات السياق لأخذ صورة أولية عن حجم انتشارها ومدى تفشيها في المجتمع. وفي الحقيقة والواقع أن المتتبع لظاهره الزواج المختلط في السعودية، يعلم يقيناً قلة الإحصاءات الرسمية التي تُظهر عدد الزيجات المختلطة، بالإضافة لانعدام الكثير من المتغيرات فيها. فالإحصاءات الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء (المنصة الرسمية للإحصاءات السعودية) - على سبيل المثال- تم ذكر عدد الزيجات التي يكون أحد أطرافها غير سعودي فقط، بدون تفاصيل أخرى، حيث لم يتم تضمين هذا النوع من الزيجات إلا في إحصائية الزواج لعام ٢٠٢٠، وقبل ذلك لم تتمكن الدراسة من رصد أرقام رسمية في هذا الجانب. والأمر سيّان مع الإحصاءات الصادرة من وزارة العدل السعودية -مؤخراً- والتي تُظهر عدد عقود الزواج للسعوديين المتزوجين بأجنبيات والسعوديات المتزوجات بأجنبي بحسب توزيعها في المناطق، دون ذكر أي تفاصيل أخرى كالجنسية على سبيل المثال، وهي متغير أساسي ومهم جدًّا في دراسة الزواج المختلط. ويساعد تضمين المتغيرات الديموغرافية مثل: (الجنسية، عمر الزوجين عند الزواج، عدد الأبناء، نوع السكن وملكيته، ومكان الإقامة) الباحثين الاجتماعيين على قراءة واقع الأسر المختلطة قراءة سيسولوجية تحليلية، تسهم في حل المشكلات المرتبطة بها. وعلى سبيل المثال ولتوضيح ذلك، يستطيع الباحث اختبار فرضيات تتعلق بدوافع وأسباب تفضيل الزواج من جنسيات معينة دون غيرها؛ والتنبؤ بحالات الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للأسر، من خلال معرفة عدد الأبناء، مدة الزواج، الدخل المادي، وغيرها من المتغيرات الدالة.

وتأكيداً على النتيجة السابقة فقد اتفقت دراستي (الفاسي،٢٠٢١، وبلعربي، ٢٠١٤) على قلة الإحصاءات المتعلقة بالزيجات المختلطة، مما أثر على قياس حجم وآثار المشكلة بشكل علمي؛ حيث تؤكد الفاسي على أن الإحصاءات التي تقدر عدد المواطنات المتزوجات من غير مواطنين متضاربة أو غير دقيقة ومتواترة. وتتداخل الإحصاءات والأرقام التي تذكر نسب الزيجات المختلطة بين وزارتي العدل والداخلية، فمنها ما كان منشوراً وحُذف بسبب التحديث أو لسبب آخر (الفاسي،٢٠٢١)، كما أن الأرقام الصادرة عن الجهات الرسمية تتناقض بشكل واضح مع الأرقام التي تذكر في الصحف والتقارير الإلكترونية المنشورة، حيث تنسبها الثانية للأولى بدون مراجع موثقة. وفي ذات السياق، نشرت صحيفة سبق الإلكترونية عن وزارة العدل السعودية في عام ٢٠١٥، أن عقود زواج السعوديات من أجانب بلغ (٧ عقود يوميًّا)، فيما تجاوز عددهن (٧٠٠ ألف سعودية) بمعدل(١٠٪) من نسبة السعوديات المتزوجات (سبق، ٢٠١٥، مارس٢٠). وذُكر في التقرير نفسه أنه في عام ٢٠١١، بلغ عدد السعوديات المتزوجات بأجنبي (١٩٩٨سعودية) خلال عام واحد، ثم ارتفع العدد في عام ٢٠١٢، حيث وصل إلى (١٣١١٧سعودية)، وذلك مقابل (٢٥٨٣ عقد زواج سعودي من أجنبية)، (سبق،٢٠١٥، مارس٢٠). وفي تقارير صحفية منشورة في صحيفتي سبق و(RT) نقلاً عن الحياة، بينت أن الجنسية اليمنية هي الأعلى في زواج السعوديات من أجانب، يليها (٣٥ جنسية) منها الكويتية، السورية، القطرية، المصرية. وتحتل الجنسية اليمنية المكانة نفسها بالنسبة للسعوديين الذكور - حسب التقرير السابق- حيث جاءت في المرتبة الأولى يليها (٣٣جنسية) منها السورية،

الفلسطينية، الباكستانية، المصرية، ثم الأردنية (RT، ٢٠١٦، أغسطس٧). ومن الملاحظ أن التقارير الصحفية السابقة اعتمدت في الأرقام على وزارة العدل السعودية، على الرغم أن الوزارة نفسها لم تنشرها على موقعها الرسمي. وتذكر الفاسي (٢٠٢١) نقلاً عن سهيلة زين العابدين أحد عضوات الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أن عدد المواطنات المتزوجات بأجنبي بلغ (٧٥٠ ألف) مواطنة في عام ٢٠١٢ (الفاسي،٢٠٢١. ص.٤٠٦). وأخيراً وبناءاً على المؤشرات السابقة الذكر فإنه لا يمكن اعتبار إشكالية تضارب إحصاءات الزواج المختلط مشكلة محلية فقط، فهي حسب - دراسات أجنبية سابقة - مشكلة ترتبط بنوع الزواج نفسه حيث قد يلجأ بعض الأطراف إلى تسجيل العقد في بلد الأجنبي دون أخذ الأذن رسمياً من دولته، مما يصعب معه رصد عدد الزيجات ونسبتها بشكل دقيق. كما ذكرت الدراسات نفسها أن الإحصاءات الرسمية لا تهتم ببعض المتغيرات الديموغرافية لطرفي الزواج المختلط كالسن، والمستوى الاقتصادي، ونوع التعليم، وعمر الزواج وغيرها من المتغيرات التي تُمكنهم من دراسة الظاهرة بشكل علمي متكامل (Milewski & Kulu,2014؛ Monden& Smits,2005؛ Baber1937).

٧. مناقشة النتائج:

هدفت الدراسة الحالية للتعرف على دوافع وإشكاليات الزواج المختلط، حيث تبين من خلال الاستعراض السابق اختلاف دوافع أطراف الزواج في الأسر المختلطة بين الكامنة والظاهرة، وقد تمثلت أبرزها بالدوافع الشخصية، كالرغبة في التعدد، أو الزواج من شخص ينحدر من نفس الخلفية الإثنولوجية، والدوافع المادية، كتفادي ارتفاع المهور في السعودية، وتكاليف الزواج. بالإضافة للأسباب الظاهرة الواضحة كتأثير وسائل الإعلام على تفكير الشباب ودفعهم للارتباط بطرف أجنبي وتحسين صورة الزيجات المختلطة من خلال وسائل التواصل الاجتماعي. أما عن مشكلات الجنسية والمواطنة فقد تبين لنا معاناة أسرة المواطنة السعودية في تقييد تجنيس أبنائها وزوجها على الرغم من التشريعات الحكومية التي تضمن استقرارهم واندماجهم بالمجتمع، كنظام الإقامة الدائمة على سبيل المثال. أما عن المشكلات الاجتماعية فقد كانت ذات مثيرات داخلية عديدة أحدها سوء التوافق العاطفي والديني بين الزوجين، مما أثر على التوافق الأسري والاجتماعي داخل الأسرة. كما لعِبت اتجاهات المجتمع المحلي ونظرته للزواج المختلط دوراً حيويًا في تعزيز تكيف واندماج الأسر المختلطة فيه. بالإضافة لذلك، بينت الدراسات السابقة تعرض الأسر المختلطة وأفرادها للتمييز والعنصرية في المجالات الاجتماعية المختلفة، كالعمل، والمدارس بالنسبة للأبناء، وعللتها بأسباب عديدة أهمها اختلاف الأسرة وسماتها وقيمها وثقافتها عن ثقافة المجتمع وعاداته وتقاليده. بالإضافة لما سبق، فقد توصلت الدراسة إلى سعي الجهات الحكومية لتمكين المواطنة المتزوجة من أجنبي من أنواع الدعم المختلفة وتحقيق مبادئ العدالة والمساواة لتعزيز اندماجها وأبنائها بالمجتمع. كما تطرقت للمشكلات الأخلاقية والتي تمثلت أهم منابعها في التباين الديني والثقافي بين الزوجين، وهي أبرز في أسرة المواطن السعودي منها في أسرة المواطنة السعودية. وكان خطف الأبناء وتزوير الأوراق الرسمية أبرز ظاهرتين أمنيتين تناولتها الدراسات السابقة. وأخيراً، أجمعت الأدبيات محليًا ودوليًا على عدم تواتر ودقة البيانات والإحصاءات المتعلقة بالزيجات المختلطة، وتضاربها الأمر الذي جعل من الصعب على الدراسين تناولها كظاهرة بالبحث العلمي.

٨. التوصيات:

وبناءاً على المعطيات السابقة فإن الدراسة الحالية توصي بالآتي:

1. توعية طالبي الزواج من أجنبي من خلال المنصات الرسمية للدولة بالتبعات التشريعية والتنظيمية لهذا الزواج.

2. الدعوة لتحسين التنظيمات المتعلقة بتجنيس أبناء المواطنة في التعليم والعمل ومجالات الدعم الحكومي والتأكد من التزام الجهات التنفيذية والمرافق الحكومية وغير الحكومية بتنفيذها والعمل عليها.
3. تشجيع الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين على تبني مسارات تخصصية أسرية تهتم بمشكلات الأسر المختلطة، وتداعيات الطلاق والترمل على الأسرة والأبناء. ومحاولة تقليص الآثار الأخلاقية والأمنية الناتجة عن سوء التوافق الاجتماعي والديني داخل الأسر من خلال مساعدتهم على حل المشكلات في مهدها، وتعليمهم الأساليب الوقائية والعلاجية لتفادي ظهورها.
4. نشر الوعي في المجتمع المحلي عبر القنوات الإعلامية بضرورة التضامن الاجتماعي وقبول الآخر مهما اختلفت جنسيته ودينه، بحيث يكون المعيار الأساسي هو المواطنة والوطن.
5. نبذ صور العنصرية والتمييز الافتراضي المتداولة عبر وسائل التواصل الاجتماعي ضد الأسر المختلطة، وتوعية المجتمع الافتراضي بضرورة الإبلاغ عن الإساءة بكافة أشكالها.
6. تضمين الإحصاءات المتعلقة بالزيجات المختلطة في الإصدارات السنوية للهيئة العامة للإحصاء والاهتمام بالمتغيرات الحيوية، وإتاحة الحصول عليها عبر المواقع الرسمية للجهات المعنية بالأمر.

المراجع

- أحمد، منى . (٢٠٢٠). دراسة العوامل المؤدية للتنمر ودور الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية في التعامل معها. مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية. ٢ (٥١). ٤٣٩ – ٤٧٢. https://jsswh.journals.ekb.eg/article.pdf
- الجمعية الخيرية لرعاية الأسر السعودية في الخارج "أواصر". (٢٠٢٠). أضرار الزواج من الخارج. سلسلة البحوث المكتبية (١٢). http://www.awasser.org.sa/Ar/15/Details
- الحسن، إحسان. (١٩٩٣). مشكلات الزواج المختلط والعوائل المختلطة، دراسة ميدانية في علم اجتماع الأقليات في العراق. دار الطليعة للطباعة والنشر.
- الحوراني، محمد. (٢٠١٠). النظرية المعاصرة في علم الاجتماع. دار المجدلاوي للنشر والتوزيع.
- الخضيري، صالح. (٢٠٢٠). دراسات إجتماعية في الهجرة الدولية المعاصرة. مكتبة الرشد الناشرون.
- الشباني، غانم. (٢٠١٨).الحق في المواطنة بين النص والتطبيق(دراسة مقارنة).مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية،١٠(٤)،٣٠٢-٣٥٧. https://search.emarefa.net
- الشلهوب، منصور (٢٠١٢). إختلاف الجنسية وأثره على أطراف الزواج في النظام السعودي دراسة مقارنة بالقانون المصري [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- العصيمي، ناجي. (د.ت.). هل يسجن شارب الخمر في السعودية ٢٠٢٢. المدونة القانونية. https://www.arablaws.org/
- العنقري، سلطان. (١٩٩٨). ظاهرة زواج المواطنين السعوديين بمواطنات غير سعوديات، أسبابها والمشكلات المترتبة عليها، دراسة ميدانية[بحث غير منشور]مركز أبحاث الجريمة، وزارة الداخلية.
- الغريب، عبد العزيز.(٢٠١٩). نظريات علم الاجتماع. دار الزهراء للنشر والتوزيع.
- الفاسي، هتون. (٢٠٢١). مواطنة المرأة السعودية بين الواقع القانوني والواقع المعيش: لحظة الزواج من غير مواطن. مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية،٤٧(١٨١)،٣٩١-٤٣٦. https://mandumah.com
- القاضي، علي جبار. (٢٠١٧). الحقوق الثقافية للأقليات في القانون الدولي العام.مجلة دراسات البصرة،١٢(٢٥)،١-٤٩. https://search.emarefa.net/detail/BIM-795052
- النفيعي، مطلق. (٢٠٠٦). المشكلات الناجمة عن زواج المواطن السعودي بأجنبية وأثرها على المرتكز الأمني[رسالة ماجستير غير منشوره]. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- اليعلا، سعاد.(٢٠١٩،سبتمبر١١).سعوديات يتزوجن برجال من ٣٠ جنسية خلال ٢٠١٨. Independentعربية. https://www.independentarabia.com/

- بدوي، عبد الرحمن. (٢٠١٠). المشكلات الأسرية الناشئة عن زواج السعوديين من غير سعوديات [أطروحة دكتوراه غير منشورة].جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- بلعربي، هواري. (٢٠١٤). الزواج المختلط في المملكة العربية السعودية وإشكالاته. مجلة جامعة الملك سعود، الحقوق والعلوم السياسية،٢٣(٢). ٣٥٥-٤٠٢. https://search-ebscohost-com
- جمال، حوواسة. (٢٠١٩). دور نظرية التجاور المكاني في تفسير ظاهرة الإختيار للزواج. مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية،١١(٤).٨١-٩٤. https://www.asjp.cerist
- حورية، شريف (٢٠٢٢). التوافق الزواجي للزوج في إطار الزواج المختلط من أجنبية وعلاقته بالصراع الثقافي الأسري للأبناء .مجلة البحوث في مجالات التربية النوعية،٣٩. ١٣٦٧-١٤٥٢. https://sdl.idm.oclc.org
- دحماني، حنان.(٢٠١٧). نظرية الإعتراف كبرادغم لتغيير المجتمع، إكسل هونيث أنموذجاً. مجلة دراسات،٨ (٦).٢٢٥-٢٥٦. https://www.asjp
- صحيفة RT. (٢٠١٦، أغسطس٧). السعوديات بفضلن الزواج بيمنين وكويتين. RT. https://arabic.rt.com/news
- صحيفة سبق. (٢٠١٥، مارس ٢٠). زواج السعوديات من الأجانب.. نِسَب متنامية وثمن يدفعه الأبناء. صحيفة سبق الألكترونية. https://sabq.org/saudia/pure/7mughe
- طلبة، تارا. (٢٠٠٧). مقدمة في المشكلة الاقتصادية. جامعة القاهرة. http://boulemkahel.pdf
- عمار، عون. (٢٠١٤). التوافق الزواجي: دراسة مقارنة بين الزواج المختلط الجزائري-عربي، والزواج المختلط جزائري أجنبي [رسالة ماجستير غير منشورة].جامعة وهران.https://ds.univ-oran.dz
- عمر، معن. (٢٠١٣).النظرية الاجتماعية المعاصرة. دار الزهراء.
- غالب، يحيى. (٢٠١٩،أكتوبر ١٦-١٨). المهاجرون العرب في الولايات المتحدة بين المحافظة على الهوية والإنصهار في المجتمع الأمريكي [تقديم ورقة]. ظاهرة الهجرة كأزمة عالمية بين الواقع والتداعيات، ألمانيا ،برلين.https://democraticac.de/wp-.pdf
- غول، الخضر. (٢٠٢١). المشكلات الاجتماعية.كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية،جامعة ماي.https://guelma.pdf
- محروس، محمد. (١٩٩٨). الزواج المختلط والنسق القيمي، دراسة سيسولوجية لزواج المصريات من أجانب. مجلة كلية الآداب بقنا، ٧(٨).١٩٧ – ٢٥٤. https://qarts.journals.ekb.eg/article.pdf

المعاجم:

- المعجم الأنطولوجي: https://ontology.com
- معجم المعاني: https://www.almaany.com

اللوائح والأنظمة:

- الترتيبات الخاصة بأولاد المواطنة السعودية من غير السعودي لعام ١٤٣٣هـ مجلس الوزراء. قرار مجلس الوزراء رقمه ٤٠٦، تاريخه ٢٧/ ١٢/ ١٤٣٣هـ المركز الوطني للوثائق والمحفوظات: https://ncar.gov.sa
- اللائحة التنفيذية للضمان الاجتماعي المطور. (٢٠٢٠): https://hrsd.gov.sa/sites/default/files/L192891.pdf
- اللائحة التنفيذية لنظام الدعم السكني. (٢٠١٤): https://sakani.sa/housing-subsidy-policy
- الهيئة العامة للإحصاء (٢٠٢١). تقدير عدد السكان لمنتصف عام ٢٠٢١: https://www.stats.gov.sa
- لائحة زواج السعودي بغير سعودية والسعودية بغير سعودي.(د.ت). وزارة العدل السعودية: www.moj.gov
- موقع رؤية المملكة ٢٠٣٠. (٢٠٢٢). خطة تنفيذ برنامج جودة الحياة. https://www.vision2030.gov.sa/
- منح الجنسية للمواليد أبناء السعوديين. المنصة الوطنية الموحدة (٢٠٢٢). https://www.my.gov.sa/
- نظام الإقامة.(د.ت) المديرية العامة للجوازات: https://gdp.gov.sa
- نظام الجنسية العربية السعودية (أبريل،٢٠١٩). موقع هيئة الخبراء بمجلس الوزراء: https://laws.boe.gov.sa
- نظام تملك غير السعوديين للعقار وإستثماره. (٢٠٠٠):/https://laws.boe.gov.sa

منصات التواصل الاجتماعي:

- الجوازات-أبشر [EpassportGovSa]. (أكتوبر٥،٢٠١٨). مرحباً، ابناء المواطنة يبقون على كفالة الام [حساب حكومي].تويتر. https://twitter.com/EpassportGovSa/

References

- Baber, R. (1937). A Study of 325 Mixed Marriages. American Sociological. Review, 2(5), 705–716. https://doi.org/10.2307/2083823
- Gowans, Chris (2019). Moral Relativism. In Edward N. Zalta (ed.), The Stanford Encyclopedia of Philosophy. Metaphysics Research Lab, Stanford University. https://philpapers.org/
- Hart, C. (2001). Doing a literature search: a comprehensive guide for the social sciences. Sage. https://books.google.com/books
- Heisler, B. S. (2000). The sociology of immigration. Migration theory: talking across disciplines. New York, 80-84. https://www.researchgate
- Honneth, A. (1996). The struggle for recognition: The moral grammar of social conflicts. MIT press. https://books.google.com.sa
- Keirns, N. J., Conerly, T. R., Holmes, K., Tamang, A. L., Hensley, J., Trost, J.,& Jones, F. (2021). Introduction to Sociology 3ed. OpenStax, Rice University. https://assets.openstax.org/oscms-.
- Milewski, N., & Kulu, H. (2014). Mixed Marriages in Germany: A High Risk of Divorce for Immigrant-Native Couples. European Journal of Population, 30, 89-113.https://doi.org/10.1007/s10680
- Monden, C. W., & Smits, J. (2005). Ethnic intermarriage in times of social change: The case of Latvia. Demography, 42(2), 323-345. https://doi.org/
- Spencer, H. (1876). The Principles of Sociology, vol. 1 (1898). D. Appleton and Company. https://oll.libertyfund.org/title/spencer
- Shepherd, D. A., & Sutcliffe, K. M. (2011). Inductive top-down theorizing: A source of new theories of organization. Academy of Management Review, 36(2), 361-380. https://www.rInductive_
- Zych, I., Ortega-Ruiz, R., & Del Rey, R. (2015). Scientific research on bullying and cyberbullying: Where have we been and where are we going. Aggression and violent behavior, 24, 188-198. https://www.researchgate.net/profile/Izabela